



مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: جريمة الاعتداء على سلامه النقل والمواصلات في قانون العقوبات العراقي – دراسة مقارنة

اسم الكاتب: أ.م.د. سامان عبدالله عزيز، أ.م.د. محمد معروف عبدالله

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/1209>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/11 06:20 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية
مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المنشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



جريمة الاعتداء على سلامة النقل والمواصلات في قانون العقوبات العراقي - دراسة مقارنة

The crime of assaulting the safety of transportation In the Iraqi Penal Code - a comparative study

الكلمة المفتاحية : جريمة الاعتداء، النقل، المواصلات، قانون العقوبات العراقي.

Keyword: assault, transportation, transportation, the Iraqi Penal Code

أ.م.د. سامان عبدالله عزيز

كلية القانون - جامعة صلاح الدين

*Assistant Prof. Dr. Saman Abdulla Aziz
College of Law - Salahaddin University
E-mail: samanhawlertwo@gmail.com*

أ.م.د. محمد معروف عيد الله

كلية القانون - جامعة صلاح الدين

*Assistant Prof. Dr. Muhammad Maroof Abdulla
College of Law - Salahaddin University
E-mail: muhammad.marоof2020@gmail.com*

ملخص البحث

Abstract

يعد النقل البنية التحتية للاقتصاد الوطني والعالمي، فلابد من ضمان سلامة انتقال الاشخاص والأموال من مكان إلى آخر، وقد أكدت الكثير من النصوص الجزائية ضمان حرية انتقال الأشخاص وعدم منعهم من ممارسة حق الانتقال. ان سبب اختيارنا لموضع البحث يرجع إلى ندرة البحوث والدراسات القانونية الجزائية بهذا الشأن، كما أن للموضوع أهمية من الناحية العملية بسبب الآثار الكارثية الناجمة عنه، ستناول دراسة جرائم النقل في ثلاث مباحث، تخصص المبحث الأول لحق الإنسان في الانتقال وحالات حجز الأشخاص، ثم تعالج في المبحث الثاني أركان الجريمة، وأخيراً نبحث في عقوبة هذه الجريمة، ونقف عند مخالفات النقل المنصوص عليها في قانون العقوبات العراقي.

المقدمة

Introduction

تقسم الموجودات الكونية على نوعين جمادات وكائنات حية، ومن خصائص الكائنات الحية القدرة على الهضم والأنجاب والانتقال، ولو رجعنا تاريخياً إلى المراحل الأولى التي مر بها الإنسان منذ بدأ الخليقة نجد أن مرحلة الالتقاط والرعاية تعد من المراحل البدائية التي سبقت الزراعة، حيث اعتمد الإنسان على قدرته في المشي للانتقال من مكان إلى آخر، وقد قال الله تعالى في القرآن الكريم (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَابِكُهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ)⁽¹⁾، ثم أستعان بالحيوان من أجل تسهيل عملية الانتقال من مكان إلى آخر، وهكذا ظهرت فكرة الانتقال البري ثم البحري، وأخيراً حركة النقل الجوي لتسهيل عملية التجوال، وأيًّي كانت وسيلة المواصلة فلا بد من تسهيل المستلزمات الضرورية من أجل ضمان الطرق الآمنة التي تكفل عدم تعرض الإنسان للمخاطر أثناء استعمال هذه الوسائل، ومن هنا ظهرت أهمية حماية الطرق المسهلة للمواصلات وضمان حياة الإنسان خلاها.

لقد أصبح العالم في عصرنا الحالي قرية صغيرة يسهل على الإنسان التنقل في داخلها بيسير ومن دون أي مشقة بسبب التطور التقني الخاص في مجالات النقل المتعددة (البري و البحري و الجوي).

ومن هنا ظهرت أهمية الحماية الجنائية لوسائل النقل والمواصلات ولاسيما الداخلية ومن ثم الدولية، لذا تجمع التشريعات العقابية على تحريم كل ما يمس بسلامة النقل في طرفيه وسائل المواصلات وحماية الأشخاص الذين يستخدمون هذه الوسائل.

يجب ضمان حرية المواطن عند استعماله حقه والمحافظة عليه أثناء استخدام وسائل النقل وهي أدوات تعينه في الانتقال من مكان إلى آخر، فلا بد من القول أن التقدم التكنولوجي سهل على الأشخاص ممارسة حق التجوال، لذا يجب التركيز على النقل أصلاً، أما المواصلات فهي وسائل تعين الإنسان على الانتقال السهل والمأمون من مكان إلى آخر في داخل دولته أو خارجها، وعليه تضمنت المواثيق الدولية ضرورة ضمان أزالة كل المعوقات التي تحول دون حق

الأنسان في التجوال وتنعنه من ممارسة حقه في الانتقال، ولكن هناك حالات يصار فيها إلى حجز الإنسان ومنعه من السفر لدواعي خاصة.
وتتميز جرائم النقل بخصائصتين:

أولاً: أنها من الجرائم ذات الخطرا العاـم // لورجعنا إلى قانون العقوبات العراقي نجد أنها تختص مجموعة من الجرائم التي ينجم عنها خطرا عـام وذلك في الباب السابع من الكتاب الأول، وهي مجموعة من الجرائم تشمل كلا من:

أولاً: الحريق والمفرقعـات المواد (348 - 342).

ثانياً: الجرائم الخاصة بالغرق والمرافق العامة المواد (349 - 354).

ثالثاً: جرائم الاعتداء على سلامة النقل ووسائل المواصلـات العامة المواد (354 - 359).
وعليه سوف نقف عند المجموعة الثالثة لأنها موضوع بحثنا، حيث بين المـشرع العراقي بأن هذه الجرائم ينجم عنها أضرار اجتماعية جسيمة.

رابعاً: جرائم الاعتداء على وسائل الاتصالـات السلكـية واللاسلـكـية المواد (361 - 363).
ونعتقد بوجود أهمية في الفصل بين المجموعـتين لأن كلا من الاتصالـات والمـواصلـات تسهـلان عملية الاتصالـ بالـعالم الـخارجيـ، وأن الـاعـتدـاءـ عـلـيهـماـ يـشـكـلـ خـطـراـ يـتـجاـوزـ الـحدـودـ الأـقـلـيمـيـةـ لـكـلـ دـوـلـةـ.

ثانياً: تخضع جرائم النقل إلى الاختصاص الشامل م/13 من قانون العقوبات العراقي: حيث يجوز فيها تطبيق قانون العقوبات على كل من وجد في العراق بعد ارتكابه جريمة في الخارج، ومن أهم جرائم الاختصاص الشامل:

أ- تخريب أو تعطيل وسائل المـاـخـابـراتـ، ونعتقد بأنـ هذهـ الفـقرـةـ تـرـجـعـ إـلـىـ جـرـائـمـ الـاتـصالـاتـ السـلـكـيـةـ وـالـلاـسـلـكـيـةـ مـ/ـ361ـ،ـ أمـاـ المـجـمـوعـةـ الثـانـيـةـ (ـبـ)ـ الـاعـتـدـاءـ عـلـىـ وـسـائـلـ الـمـواـصـلـاتـ الـدـولـيـةـ،ـ وـهـذـاـ هوـ مـوـضـوـعـ بـحـثـنـاـ،ـ حيثـ هـنـاكـ مـجـمـوعـةـ مـنـ جـرـائـمـ تـؤـديـ إـلـىـ تـعـطـيلـ أوـ تـخـرـيبـ الـمـواـصـلـاتـ،ـ قدـ أـشـارـ إـلـىـ الـمـشـرـعـ الـعـراـقـيـ فـيـ الـمـوـادـ 354ـ وـمـاـ بـعـدـهـاـ.

بـ- جـ/ـ جـرـائـمـ الـأـتـجـارـ بـالـأـنـسـانـ (ـالـنـسـاءـ أـوـ الصـغـارـ أـوـ بـالـرـقـيقـ).

جـ- جرائم المخدرات.

سبب اختيار الموضوع:

The Reasons of Selecting the Topic:

ان سبب اختيارنا لموضوع البحث يرجع إلى ندرة البحوث والدراسات القانونية الجزئية بهذا الشأن، إذ لم نعثر على أي رسائل للماجستير أو الدكتوراه في هذا المجال، كما أن للموضوع أهمية من الناحية العملية بسبب الآثار الكارثية الناجمة عنه ولاسيما إذا وقعت على السفن أو الطائرات، حيث ينجم عنـه وفاة العشرات من الأشخاص.

إشكالية البحث:

The Problem:

تعود اشكالية البحث إلى عدم وجود تنظيم قانوني رصين لجرائم النقل في العراق، حيث ان المشرع لم يكن موفقاً في تنظيم هذه الجرائم ولاسيما ما يتعلق بتشديد عقوبة هذه الجرائم، وبالاخص النقل البري، ولم يوفق في الجمع بين أحكام النقل الخاصة بالوسائل من جهة وبطرق المواصلات من جهة أخرى.

منهجية البحث :

The Methodology:

سنعتمد في أسلوب بحثنا بصورة رئيسة على المنهج التحليلي لعرض مشكلة الموضوع وبيان الأحكام القانونية المتعلقة بها عن طريق تحليل النصوص القانونية المتعلقة بالموضوع، كما سنقارن كلما إقتضت الحاجة قانون العقوبات العراقي بالقوانين العقابية العربية الأخرى.

نطاق البحث:

Limitation of the Study:

لو رجعنا إلى قانون العقوبات العراقي النافذ نجد أن المشرع قد عالج كل نوع من الجرائم في موضوع خاص به، أي فصل بين جرائم الاتصالات وجرائم المواصلات، حيث تطرق إلى جرائم الاتصالات في المواد (361-363) من قانون العقوبات العراقي، في حين عالج أحكام جرائم المواصلات (النقل) في المواد (354-359)، وسوف نقتصر في دراستنا على جرائم المواصلات، مع ان هنالك ثلاثة أنواع لنقل الأشخاص والمواد وهي:- النقل البحري والنقل

البرى. والنقل الجوى، ولكن نستبعد الأحكام الخاصة بالنقل الجوى ونقتصر في دراستنا على جرائم النقل البرى والبحري، وذلك للأسباب الآتية:

أولاًً: لم يبين قانون العقوبات العراقي النافذ، ولم تتضمن القوانين العقابية العربية إلى جرائم النقل الجوى، لذلك سوف نستبعد بحث هذه الجرائم.

ثانياً: من خلال أطلاعنا على الأبحاث والدراسات القانونية والأتجاه الحديث فإنه يشير إلى أن النقل الجوى يعد فرعاً من فروع القانون الدولى، لذا فإن كل جرائم النقل الجوى، خاصة (اختطاف الطائرات) تنظم بواسطة اتفاقيات دولية، لذلك نعتقد بأن كل ما يخص بجرائم النقل الجوى من الأفضل دراستها من ضمن القانون الدولى العام.

خطة البحث:

The Plan:

سنتناول دراسة جرائم النقل في ثلاثة مباحث، نخصص المبحث الأول لحق الإنسان في الانتقال وحالات حجز الأشخاص، لأنه إذا لم يكن بمقدور أي فرد من الانتقال فإن ذلك يشكل جريمة خاصة، ثم نعالج في المبحث الثاني أركان هذه الجريمة ونشير إلى الركن المادي والركن المعنوي، ونوضح بشكل من التفصيل الركن الخاص في هذه الجريمة، وأخيراً نبحث في عقوبة هذه الجريمة، ونعالج حالات تشديد العقوبة، ونقف عند مخالفات النقل المنصوص عليها في قانون العقوبات العراقي.

المبحث الأول

Section One

حق الإنسان في الانتقال وحجز الإنسان

The human right to move and detain a person

الحرية هي التطبيق العملي والفعلي لحق الإنسان في ممارسة ما يسمح به القانون، لذا فإن ممارسة حق الانتقال يكون بالسماح للمواطن بالتنقل من مكان إلى آخر حسب رغبته الحرة داخل الدولة أو الانتقال إلى الخارج أو العودة إلى موطنها، وللملحوظ أنّ للκائنات الحية من نباتات وحيوانات القدرة على الانتقال، ولكن قدرة النباتات تكاد تنعدم بخلاف الحال لدى الحيوان⁽²⁾.

نصت بعض الدساتير العربية على حق التنقل لكل مواطن، حيث بين الدستور العراقي الحالي على ان "... أولاً:- للعراقي حرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجها..."⁽³⁾، وأشار الدستور الكويتي إلى هذا الحق، إذ بين أنه "لا يجوز تحديد إقامة أي إنسان أو تقييد حرية في الإقامة أو التنقل الا وفق القانون"⁽⁴⁾، كذلك وأشار الدستور الجزائري إلى هذا الحق، حيث بين "يحق لكل مواطن التمتع بحقوقه المدنية والسياسية أن يختار بحرية موطن إقامته وأن ينتقل عبر التراب الوطني، وأنّ حق الدخول إلى التراب الوطني والخروج منه مضمون له، لا يمكن الأمر بأي تقييد لهذه الحقوق الا مدة محددة وبموجب قرار مبرر من السلطة القضائية"⁽⁵⁾.

ولابد من الإشارة هنا إلى أنّ الدستور الجزائري كان أفضل من الدستور الكويتي والعراقي بسبب وأشاره إلى حالات عدم جواز الانتقال وشروطه، حيث لا يجوز منع أي مواطن من الانتقال الا عند وجود:

1- صدور قرار قضائي بمنع انتقال المواطن: لا يجوز للسلطة التنفيذية (وزارة الداخلية) أو (سلطات المطار)، أن تمنع مغادرة أي شخص، وأنّ هذا الحق مقتصر على السلطة القضائية، أي وجود قرار قضائي يشير إلى منع السفر.

2- يجب أن يكون المنع مؤقتاً أي محدود الفترة لسنة أو أكثر: أي القرار القضائي يجب أن يكون مقتضياً على تاريخ يتم فيه منع السفر والانتقال .

ومن الناحية العملية هناك أهداف كثيرة للانتقال لدى الإنسان ولا يمكن حصرها، فعلى سبيل المثال يعد الهدف الاقتصادي هو الأكثر شيوعاً، إذ ورد في القرآن الكريم (فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ)⁽⁶⁾.

يعمد الإنسان إلى الانتقال من أجل التحصيل العلمي أو لأغراض سياسية، الخ. وتنص الوثائق الدولية وتأكيد الدساتير الوطنية على حق التنقل وعدم جواز منع الإنسان (الموطن) من ذلك وحتى الأجنبي له حق الدخول إلى العراق بعد أن يكون قد حصل على جواز سفر وموافقة السلطات العراقية.

أما الحجز فهو منع الإنسان وتقييد حريته في التنقل، وهو على نوعين، الحجز القانوني والجز غير القانوني⁽⁷⁾. لهذا سوف نقسم هذا البحث على مطلبين:- المطلب الأول // حق التنقل وقيوده. المطلب الثاني // معنى الحجز وأنواعه.

المطلب الأول: حق الانتقال والقيود المفروضة عليه :

The first requirement: the right of movement and the restrictions imposed on it:

الفرع الأول: حرية التنقل :

The first part: freedom of movement:

سوف نبحث حرية التنقل بالإشارة إلى أمرين: أولاً: ماهية التنقل. ثانياً: حرية التنقل في المواثيق الدولية.

أولاً: ماهية التنقل:

من أهم مظاهر الحرية الشخصية إمكان انتقال الإنسان من مكان إلى آخر داخل دولته من جهة والخروج منها والعودة إليها. لذا سنقسم حرية التنقل على نوعين، حرية التنقل الداخلي وحرية التنقل الخارجي، وأساس هذا التقسيم يرجع إلى مبدأ إقليمية القانون⁽⁸⁾، إذ يجب أن يسمح للمواطن أن ينتقل بين المحافظات دون وجود أي قيد عليه، كذلك يمكنه أن يغادر موطنه

ويعود إليه في أي وقت شاء، وهنا لابد من الإشارة إلى وجود بعض القيود القانونية المتعلقة بعقوبة النفي أو الأبعاد، حيث أن القاعدة أو الأصل عدم جواز إبعاد أي شخص عن وطنه، ولكن يجوز الأبعاد بالنسبة للأجنبي في حالة ارتكابه أي جريمة داخل الدولة كعقوبة تكميلية⁽⁹⁾.

ثانياً: حرية التنقل في المواثيق الدولية وكذلك القرآن الكريم:

نصت الفقرة الأولى من المادة/12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إنّ (لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته)، ونصت الفقرة الثانية من هذه المادة (لكل فرد حرية مغادرة أي بلد بما في ذلك بلدده)، وبينت المادة/13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نوعين من حرية التنقل: وهم حرية التنقل المحلي أو الداخلي، إذ نصت الفقرة الأولى من هذه المادة (لكل فرد حرية التنقل أو اختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة). وأشارت الفقرة الثانية من هذه المادة إلى أنه (يحق لكل فرد أن يغادر أية دولة بما في ذلك بلدده كما يحق له العودة إليه).

ولو رجعنا إلى الدستور العراقي الحالي لسنة 2005 نجد أنه يشير في المادة/44 إلى أنه أولاً: للعراقي حرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجه. ثانياً: لا يجوز نفي العراقي أو أبعاده، أو حرمانه من العودة إلى الوطن⁽¹⁰⁾.

ولو رجعنا إلى القرآن الكريم نجد أن هناك آيات كثيرة تتضمن أن الله جعل الأرض ذلولاً أو بساطاً من أجل أن يتنتقل الإنسان عليها، ونذكر آيتين، أولهما في سورة نوح، إذ قال تعالى (وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُّلًا فِي جَاجًا)⁽¹¹⁾، كذلك أشار القرآن الكريم (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ)⁽¹²⁾.

الفرع الثاني: القيود القانونية لحرية الانتقال:

The second Part: legal restrictions on freedom of movement:

المبدأ العام أنه لا يعرف القانون حقوق مطلقة . لذا فإنّ استعمال أي حق مقيد بوجود شروط وضوابط تفرض على من يستعمل حقه، فعلى سبيل المثال حق الدفاع الشرعي في قانون العقوبات مقيد بشروط هي: أ- أن لا يكون أمام المدافع وسيلة أخرى⁽¹³⁾ ب- عدم إحداث

ضرر أشد مما يستلزمه الدفاع⁽¹⁴⁾. ويجب أن لا يرتكب المدافع جريمة القتل العمد إلا في حالات معينة حدها القانون⁽¹⁵⁾، وفيما يخص حرية التنقل هناك عدة قيود يجب ذكرها وهي: القيد الأول: (المحافظة على الأمن العام) (الأسرار العسكرية): إذ أن هناك مناطق عسكرية محرومة قانوناً لايجوز الدخول إليها من أجل المحافظة على المعلومات الحربية.

القيد الثاني: (عدم التجاوز على الملكية الخاصة (الطريق الخاص)): هناك حرمة للملكية الفردية، لذا يجب حماية حقوق الآخرين وحرياتهم، لو رجعنا إلى م/12 ف/3 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16/كانون الثاني / 1966 نجد أنه يشير إلى أن (لا يجوز تقييد الحقوق الخاصة بالآخرين وحرياتهم والاعتداء عليها).

القيد الثالث: (المحافظة على الصحة العامة) (المناطق الموبوءة): أوضحت م/12 ف/3 من العهد الخاص الحقوق المدنية والسياسية أنه تقييد حرية التنقل ففي حالات الضرورة (حماية الصحة العامة)، وعليه في حالة انتشار بعض الأمراض مثل الكولييرا أو مرض داء البقرة، الخ فيجب منع مغادرة المناطق الموبوءة أو الدخول إليها.

القيد الرابع (القيد القضائي): إذ يجوز للمحاكم الجنائية من أجل عدم هروب المتهمين أن تمنع مغادرة البلاد، ولو رجعنا إلى قانون المرافعات المدنية نجد انه ينص (جواز للمدعي ان يستصدر قرارا من القضاء المستعجل بمنع المدعي عليه من السفر إذا قامت أسباب جدية تدعو إلى الظن بأن قرار المدعي عليه من الدعوة أمر قريب الواقع ..)⁽¹⁶⁾ وقد أوضحت محكمة التمييز الاتحادية بعدم جواز منع السفر إلا من قبل السلطة القضائية حصراً، وعليه لا يجوز للسلطة التنفيذية⁽¹⁷⁾.

المطلب الثاني: حجز الإنسان وأنواعه :

The second requirement: the seizure of the human being and its types:

الفرع الأول: حجز الإنسان:

The First Part: Detention of Persons:

هو أجراء خارجي عارض يتحمل أن يواجه الإنسان في حالات معينة تحرمه من حرية الانتقال، أي الإجبار على عدم المغادرة. والاحتجاز لغة هو المنع⁽¹⁸⁾، ويمكن لنا كمقدمة لهذا

الموضوع أن نميز الحجز من الحجر، حيث أن كلاهما يقع على حرية تصرف الإنسان بماله أو جسده، حيث ينصرف الحجز إلى تقييد حرية الإنسان في الانتقال (التصرف الجسدي)،⁽¹⁹⁾ أما الحجر فينصب على حرية التصرف بالمال، فالالأصل أنّ الإنسان حر في تصرفاته المالية، ولكن هناك حالات يصدر فيها أمر قضائي بالحجر ومنع التصرف لاسيما بالنسبة للمجنونين⁽²⁰⁾.

وبعبارة أخرى يمكننا تعريف حجز الأشخاص بأنه (أجبار الشخص على المكوث (البقاء) في مكان أو محل معين وعدم السماح له بمغادرته إلا بموافقة أو قبول شخص أو جهة معينة مدة لا تقل عن 24 ساعة). ولذلك تظهر أهمية الوقت أو الزمن الذي تمتد فيه مدة الاحتجاز. إنّ حالة الاحتجاز تتحقق عند اجتماع ثلاثة عناصر. أولاً: أن يكون هناك إنسان أو أكثر. ثانياً: إجبار على البقاء في مكان معين. ثالثاً: أن تتمد المدة الزمنية مدة لا تقل عن يوم. وخلاصة ما تقدم أن حجز الإنسان ينصرف إلى منع الشخص الطبيعي من الانتقال من محل تواجده إلى مكان آخر دون إرادته.

و قبل بيان أنواع الحجز الذي يقع على الإنسان، لا بدّ من الاشارة إلى حالة حجز أموال المتهم التي أوضحتها قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي، ينصرف إلى حجز أموال المتهم المارب من أجل إجباره على الحضور أمام الجهات القضائية⁽²¹⁾.

الفرع الثاني: أنواع حجز الإنسان :

The second part: types of human confinement:

الأصل أنّ الإنسان حر في اختيار المكان أو الموقع الذي يتواجد فيه، وعليه فلا يجوز منعه أو تقييد حريته في الانتقال إلى ذلك المكان، ولكن الاستثناء هو الحجز.

إنّ منع مغادرة الإنسان لمكان معين قد يكون بأمر من السلطات المختصة في بعض الحالات المنصوص عليها قانوناً⁽²²⁾، ولكن قد يتعرض الإنسان إلى حجز من قبل أشخاص آخرين، وتقوم هنا (جريمة الاحتجاز)⁽²³⁾.

لذلك علينا أن نبين حالات الحجز القانوني أولاً، ثم النطرق إلى قيام جريمة الحجز المنصوص عليها في المادة 421 من قانون العقوبات التي توضح كل من حجز آخر بأي وسيلة كانت بدون أمر سلطة مختصة، من غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين والأنظمة.

أولاً: الحجز القانوني:

هناك حالات عديدة للحجز القانوني، وهي:

1. الحجز في مأوى علاجي: في حالة وجود شخص مصاب بمرض عقلي ويعتمد على الآخرين، ويشكل خطراً عليهم، فيجوز قانوناً أن يصدر أمر من السلطة القضائية بحجزه في مأوى علاجي⁽²⁴⁾.

2. منع الأقامة: عرف القانون منع الأقامة بأنه "حرمان الحكم عليه من أرتياه أو التواجد في مكان معين أو عدة أماكن، وذلك بعد انقضاء مدة عقوبته"، كما نصّ على أنه "للمحكمة أن تفرض منع الأقامة في مكان معين، ولها أن تعدل المكان أو الأمكنة التي يتواجد فيها طلب من الأداء العام، وذلك بعد صدور حكم في جنائية عادلة أو جنحة مخلة بالشرف"⁽²⁵⁾.

3. مراقبة الشرطة: عرف القانون مراقبة الشرطة: هي "مراقبة سلوك المحكوم عليه بعد خروجه من السجن من أجل التأكد من صلاح حالته وأستقامته"⁽²⁶⁾، حيث يمنع الإنسان من الانتقال إلى مكان آخر بموجب هذا القيد القضائي، ويلزم المفرج عنه على عدم تغيير محل إقامته إلا بموافقة المحكمة، وعدم السماح له بمبارحة (ترك) مسكنه ليلاً إلا بأذن من دائرة الشرطة- مركز الشرطة⁽²⁷⁾.

4. حجز الشكبة أو الاعتقال: تنص القوانين العقابية العسكرية على جواز حجز العسكري داخل المعسكر وعدم السماح له بالخروج منها لمدة محددة، وعند تنفيذ عقوبة حجز الشكبة يمنع العسكري من التنقل خارج المعسكر.

وعند رجوعنا إلى قانون العقوبات العسكري العراقي رقم 19 الصادر في 18-4-2007 نجد أن الفقرة (ز) من المادة/10-أولاً تبين أن حجز الشكبة من العقوبات الأصلية، وتحدد المادة/12 من هذا القانون حالات فرض حجز الشكبة، وتوضح الفقرة/2 من هذه المادة أنه يجوز فرض هذه العقوبة على الضابط مدة لا تزيد على 15 يوماً، وتبيّن المادة/14 من القانون نفسه أنه يستحق العسكري المحكوم عليه بحجز الشكبة رواتبه ومخصصاته.

وعند رجوعنا إلى قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي رقم 14 لسنة 2008 نجد أن المادة/11 منه تبيّن (يعاقب بالأشغال كل من لم يؤد مراسيم الاحترام آراء أمره أو من فوقه).

5. منع سفر المدين الممتنع عن تقديم كفالة: بين قانون التنفيذ العراقي أنه يجوز أن يصدر أمر بمنع سفر المدين من قبل الجهات القضائية⁽²⁸⁾.

6. منع سفر المدين من قبل الدائن: ينص قانون التنفيذ أنه "إذا ثبت الدائن احتمال فرار المدين، وطلبأخذ الكفالة بالدين فللمنفذ العدلية إذا امتنع بصحبة الادعاء أن يقرر الزام المدين بتقديم كفالة بالدين، فإذا رفض المدين تقديم الكفالة، فعلى المنفذ العدلية أن يقرر منع سفره"⁽²⁹⁾.

7. صدور قرار من القضاء المستعجل بمنع المدعى عليه من السفر: لو رجعنا إلى المادة/142 من قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969 نجد أنها تنص على أنه "للداعي أن يستصدر قراراً من القضاء المستعجل بمنع المدعى عليه من السفر إذا قامت لديه أسباب جدية يرجح معها سفر المدعى عليه بقصد الفرار من الدعوى".

نجد في كل الحالات المتقدمة أن هناك قراراً قضائياً يصدر عن جهة قضائية بمنع السفر، وعليه لا يجوز للسلطة التنفيذية أن تصدر أمراً بمنع سفر أي مواطن، وهذا ما أكدته المحكمة الاتحادية العليا في العراق التي الغت صلاحية المخافضين ووزير الداخلية بأحتجاز الأشخاص من دون أمر قضائي⁽³⁰⁾.

ثانياً: الحجز غير القانوني (جريمة الحجز م/421):

تعد جريمة حجز (بواتية) تاريجيا من أشهر جرائم الحجز، حيث قضت محكمة جنائية فرنسية في مدينة (بواتي) بعقوبة المتهم الذي قام بحجز أخته المصابة بعاقة عقلية لمدة أكثر من (10) سنوات في بيته.

وللإحاطة بجوانب الموضوع سندرس الفقرات الآتية:

- 1- أركان جريمة الحجز: تمثل الجريمة في قيام شخص بحجز آخر وحرمانه من حرية عدما، وبالنسبة للركن المادي لا يشير القانون إلى نوع الوسيلة التي يتبعها الجاني في حجز المجنى عليه، سواءً أكانت بربطه بحبله أم بوضعه في غرفة وقفلها عليه بحيث لا يتمكن من مغادرته..... الخ. أما بالنسبة للركن الخاص لهذه الجريمة فيتحقق عندما تحصل عملية الحجز من دون الاعتماد أو الاستناد إلى أمر صادر من سلطة مختصة،⁽³¹⁾ أي بعبارة أخرى في غير الأحوال التي يصرح بها القانون أو الأنظمة بذلك. وبشأن الركن المعنوي فإنّ جريمة الحجز من الجرائم العمدية، ولا يمكن أن تقع خطأ⁽³²⁾.
- 2- الظروف المشددة لجريمة الحجز: ولو رجعنا إلى الفقرة/د من المادة 421 من قانون العقوبات العراقي النافذ نجد أنها تنص على أنه (..إذا زادت مدة الحجز أو الحرمان من الحرية على (15) يوماً)، وبينت الفقرة/ه من المادة نفسها (...إذا كان الغرض من الحجز هو الكسب المادي أو الاعتداء على عرض المجنى عليه أو الانتقام منه).
- 3- إعداد محل خاص بالاحتجاز: نصت المادة/425 من قانون العقوبات العراقي على فرض عقوبة السجن مدة لا تزيد على (7) سنوات أو الحبس لكل من أغار مهلاً لاحتجاز غير جائز قانوناً مع علمه بذلك.
- 4- الاعفاء من عقوبة الحجز: بينت الفقرة الثانية من المادة/426 شروط الاعفاء من عقوبة جريمة الحجز التي تصرف إلى أمرتين:- الأمر الأول// أن يؤدي أخبار السلطات المختصة بمكان تواجد المحجوز. الأمر الثاني// القاء القبض على الجناة.

المبحث الثاني*Section Two***أركان الجريمة***Elements of the crime*

قبل التطرق إلى بيان الأركان العامة والخاصة لجريمة الاعتداء على سلامة النقل، لا بدّ من بيان علة التحريم التي كانت السبب الذي سعى المشرع الجنائي إلى حماية المسافر أثناء انتقاله وأستخدامه لطرق المواصلات، إذ يهدف المشرع من وراء تحريم أي فعل تحقيق مصلحة خاصة تسمّى بالمصلحة الجنائية، ونعتقد أنّ غاية المشرع من تحريم جرائم النقل تنصب على الحماية والمحافظة على حياة المسافر وسلامة جسمه من الجروح وأي نوع من أنواع الإيذاء، لذا يجب أن تضمن السلامة للمسافر (*passenger*)، وعدم عرقلة سير المركبات أو وسائل النقل الأخرى، سواءً أكانت عامة أم خاصة⁽³³⁾، لذلك نرى أن الحماية الجنائية في جرائم النقل تهدف إلى تحقيق الأمور الآتية:

أولاًً: حماية وسائل النقل المختلفة (البرية والجوية والبحرية) ومنع الاعتداء عليها، لأنها تشكل البنية التحتية لاقتصاد أي دولة.

ثانياً: المحافظة على سلامة المتواجدين داخل وسائل النقل والعمل على منع تعرضهم لأي اصابة جسدية أو أذى، إذ يجب تأمين حماية المسافر أثناء تواجده داخل هذه الوسائل، وعدم تعرضه لأي اعتداء جسدي، حيث ينص القانون إلى أنه (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة دينار او باحدى هاتين العقوبتين من القى عمدا حجرا او مقدوفا آخر على قطار او سفينة او طائرة او اية وسيلة من وسائل النقل العام بكيفية يتحمل معها ان ينشأ ضرر لاي شخص. وتكون العقوبة الحبس اذا نشأ عن الفعل جرح او ايذاء شخص كان موجودا في القطار او السفينة او الطائرة او وسيلة النقل الاخرى. وتكون العقوبة السجن اذا نشأ عن الفعل موت انسان)⁽³⁴⁾.

ثالثاً: ضمان سلامة طرق النقل (العامة أو الخاصة) والمحافظة على الاشارات والعلامات التي تسهل السير الامن والسرع فيها، ويجب ضمان الانتقال الامن والسرع للطرق التي تستخدمنها وسائل المواصلات (القطار أو السفينة أو الطائرة)، أي بعبارة آخرى سلامة الملاحة الجوية أو البرية أو المائية⁽³⁵⁾.

رابعاً: سلامة مقررات النقل من المطارات والموانئ والمأرب (كراجات) في حالة تواجد المسافر فيها. لو رجعنا إلى قانون العقوبات العراقي النافذ فيما يخص جرائم السرقة، نجد أنّ المشرع العراقي قد شدد عقوبة السارق في حالة ارتكاب جريمة السرقة في قطارات السكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل البرية أو المائية⁽³⁶⁾.

وسوف نشرح أركان هذه الجريمة وسنبيّنها في المطالب الآتية:

المطلب الأول: الركن المادي:

The first requirement: the material element:

يعد الركن المادي من أهم أركان الجريمة الذي ينصرف إلى القيام بعمل يؤدي إلى وجود الجريمة، فالقاعدة العامة التي يجمع عليها علماء القانون الجنائي (لا جريمة بلا سلوك مادي)، ويختلف الركن المادي في كل جريمة عن الأخرى في مظهره الخارجي، حيث أوضح المشرع العراقي أنّ الركن المادي قد يتخد الصورة الإيجابية (ال فعل) أو ينصرف إلى صورته السلبية (الامتناع أو الترک) ونجد أنه يعرف الركن المادي للجريمة بأنه (سلوك اجرامي بارتكاب فعل جرمي القانون أو امتناع عن فعل أمر به القانون)⁽³⁷⁾.

بالنسبة لجريمة النقل يتمثل الركن المادي في صور متعددة، لذلك سوف نعرض الصور المختلفة في قوانين الدول العربية، ثم نقف عند المواد القانونية الواردة في قانون العقوبات العراقي، حيث ان الأصل عدم اشارة المشرع إلى كيفية ارتكاب الركن المادي (النشاط الاجرامي)، ولكن الأستثناء الذي جاء به المشرع في العراق فيما يختص بجريمة تزوير المحررات، حيث حدد المشرع العراقي طرق التزوير المادي⁽³⁸⁾ وبين طرق التزوير المعنوي⁽³⁹⁾.

*صور الركن المادي في القوانين العربية :

عند رجوعنا إلى قانون العقوبات الليبي، فقد أوضح قيام جريمة الاعتداء على وسائل النقل بالنسبة لكل (من أربك المواصلات أو سبب انقطاعها أو عرقلتها)⁽⁴⁰⁾ أمّا قانون العقوبات الجزائري فإنه يبين الاعتداء على وسائل المواصلات والنقل، حيث يوضح (... من عرقل أو سبب انقطاع هذه الوسائل)،⁽⁴¹⁾ ويشير قانون العقوبات الفلسطيني إلى انه (يعاقب بالإعدام كل من اتلف أو عيب أو عطل عمداً سفناً أو طائرات أو وسائل مواصلات أخرى)⁽⁴²⁾، وكذلك أوضح المشرع السوري إلى قيام جريمة النقل بالنسبة لكل من عمل على توفيق وسائل النقل بين أنحاء سوريا أو بينها وبين البلدان الأخرى⁽⁴³⁾. وعند رجوعنا إلى قانون العقوبات القطري فأنه ينص (يعاقب بالسجن المؤبد كل من أتلف أو عيب أو عطل عمداً سفناً أو طائرات أو وسائل مواصلات...) وتبين هذه المادة بأنه يعاقب كل من أساء عمداً صنع أو اصلاح شيء مما تقدم أو اتى عملاً من شأنه أن يجعله غير صالح ولو مؤقتاً للانتفاع به⁽⁴⁴⁾. وإلى الأتجاه نفسه ذهب قانون العقوبات السوداني، حيث أوضح (من يعرض للخطر أيًّا من طرق النقل العام أو وسائله البرية أو البحرية أو الجوية أو يعطل سيرها بأي طريقة...). وعند رجوعنا إلى قانون العقوبات البحريني نجد أنه يعاقب بالسجن من أتلف أو عيب أو عطل عمداً سفناً أو طائرات أو وسائل مواصلات عامة...)، وأخيراً نصت المادة/129 من قانون العقوبات البحريني (يعاقب بالسجن كل من أساء صنع أو اصلاح وسائل المواصلات أو اتى عمداً عملاً من شأنه يجعلها غير صالحة ولو مؤقتاً للانتفاع بها)⁽⁴⁵⁾.

فيتضمن ما تقدم أن التخريب يعد من أهم مظاهر الركن المادي الذي هو الهدم، أما التعطيل فهو يجعل الشيء غير ذي فائدة مرجوة من وجوده بشكل كامل أو جزئي. وعليه فإن التعطيل على نوعين: التعطيل الكلي والتعطيل الجزئي.

نعتقد بأنّ المشرع العراقي لم يكن موفقاً عندما أشار إلى من عرض عمداً للخطر أي وسيلة ملاحية جوية كانت أم بحرية أم مائية، لأنّ القوانين العربية الأخرى تشير إلى صور الركن المادي المتمثلة في التخريب والاتلاف والتعييب أو التعطيل. ونرى بأنّ من الأفضل أن يذكر المشرع العراقي صور التعرض للمواصلات سواءً أكانت الطرق أم الوسائل، لذلك فقد أحسن

المشرع الليبي عندما أشار إلى قيام جرائم النقل في الأحوال الثلاث الآتية: إرباك المواصلات، التسبب في انقطاعها، عرقلة المواصلات⁽⁴⁷⁾، حيث كان المشرع الليبي موفقاً عندما أشار إلى أنه (كل من عرض للخطر سلامة وسائل النقل العامة أو أربك المواصلات أو سبب انقطاعها أو عرقلتها)، في حين تضمن قانون العقوبات الفلسطيني إلى قيام جرائم النقل عند اتلاف أو تعطيل أو التعيبة العمدي لوسائل المواصلات⁽⁴⁸⁾، كذلك يشير قانون العقوبات القطري إلى أنه (يعاقب بالسجن المؤبد كل من أتلف أو عيب أو عطل سفناً أو طائرات أو منشآت أو وسائل مواصلات)،⁽⁴⁹⁾ وبين قانون العقوبات السوداني أنه (يعاقب بالسجن من يعرض للخطر أيّاً من طرق النقل العام أو وسائله البرية أو البحرية أو الجوية أو يعطل سيرها بأية طريقة)⁽⁵⁰⁾. ملاحظة مهمة: المهم في الركن المادي هو منع أو عرقلة سير المواصلات بأي طريقة كانت، فالعبرة ليست بالوسيلة بل بالنتيجة المترتبة على التعرض لوسائل النقل العام أو الخاص، حيث بين قانون العقوبات السوداني (من يعرض للخطر أيّاً من طرق النقل العام أو وسائله البرية أو البحرية أو الجوية أو يعطل سيرها بأية طريقة...)⁽⁵¹⁾، كذلك يوضح قانون العقوبات القطري بأن لاعبها بالوسيلة أو بالفعل الذي يؤدي إلى عرقلة أو سير المواصلات، حيث إن هذه الجريمة تقوم بأي طريقة كانت⁽⁵²⁾.

مظاهر الركن المادي في قانون العقوبات العراقي :

يتضح لنا من خلال التمعن في نصوص قانون العقوبات العراقي النافذ أن المشرع قد أشار إلى عدة أفعال مجرمة تقع أما على وسائل النقل أو طرق المواصلات، وذلك في أربعة مواضع نعرضها بإيجاز:

- 1- بالنسبة للفقرة الأولى من المادة 163 نجدها تنص على أن (كل من خرب أو اتلف أو عيب أو عطل عمداً بواخر أو طائرات أو طرق المواصلات أو وسائل النقل مما أعد لاستعمال القوات المسلحة أو الدفاع عن العراق....).⁽⁵³⁾
- 2- الفقرة الأولى من المادة 197، إذ نصت على أن (يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد كل من خرب و هدم أو اتلف أو أضر أضراراً بليغة عمداً...وسائل المواصلات أو الجسور..).

3- نصت م/358 على انه (يعاقب ... من عطل عمداً سير وسيلة من وسائل النقل العام البرية أو المائية أو الجوية).

4- الفقرة 1 من المادة 477 التي نصت على ان (يعاقب ... كل من هدم أو خرب أو جعله غير صالح للاستعمال أو عطله بأية كيفية كانت، اذا نشأ عنه تعطيل مرافق عام أو عمل من مصلحة ذات نفع عام). ونعتقد بأن النقل يعتبر من المرافق العامة وأن عمل المواصلات ذات نفع عام.

أوضحنا عند الكلام عن الركن المادي بأن بعض الدول العربية أشارت إلى أنه لا عبرة بالكيفية أو العمل أو الفعل الجرمي الذي يؤدي إلى قيام جرائم النقل، ولكننا نلاحظ على المشرع العراقي أنه كرر عبارة (بأي طريقة كانت) لقيام الفعل الجرمي في مادتين خاصتين بجريمة الاعتداء على سلامة النقل وهاتين المادتين تؤكدان الركن المادي، وذلك في المادة 354/ والمادة 359، وكان الأفضل أن يشير المشرع العراقي مرة واحدة إلى (بأية طريقة كانت) اسوة بالمادة/72 من قانون العقوبات السوداني، لأن التكرار غير مستحب (مقبول) في النصوص الجزائية، ويجب صياغة المواد بأسلوب قانوني رصين.

المطلب الثاني: الركن المعنوي للجريمة :

The second requirement: the moral element of the crime:

يعكس الركن المعنوي الجانب النفسي للمجرم ورغبته في مخالفة القانون العقابي، ومن ثم فإن هناك ارادة لخرق القانون الجنائي لدى البعض بدفعهم إلى التعمد في مخالفة القانون أو ترتكب جريمة من قبل البعض الآخر بسبب اهمال أو قصور في اتخاذ واجب الحيطة والحذر⁽⁵⁴⁾. تقسم جميع القوانين العقابية في العالم الركن المعنوي إلى حالتين، العمد والخطأ. وفيما يختص جريمة النقل بين المشرع العراقي حالة العمد في المواد (354، 355، 357، 358، 359)، وتناول المشرع حالة الخطأ في المادة/356، لذلك يمكن القول ان غالبية جرائم النقل من الجرائم العمدية.

وعليه سوف نوضح العمد والخطأ في جريمة النقل.

الفرع الأول: حالات العمد في جريمة النقل :

The first section: cases of willfulness in the crime of transport:

يَبْيَنْ قانون العقوبات العراقي ان "القصد الجرمي هو توجه الفاعل ارادته إلى ارتكاب الفعل المكون للجريمة هادفًا...."⁽⁵⁵⁾. من مظاهر العمد في جرائم النقل استعمال الجاني المتفجرات أو المفرقعات في التخريب أو الاتلاف أو تعطيل الطرق والجسور، كما قد يستخدم في تفجير المطار أو سكك الحديد، وقد شدد المشرع العراقي عقوبة الجريمة اذا استعمل الجاني المتفجرات أو المتفجرات، وقد أوضح قانون العقوبات البحريني على ان "يعاقب بالحبس كل من نقل أو شرع في نقل مفرقعات أو مواد قابلة للاحتراق في وسيلة من وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية مخالفًا للوائح والأنظمة الخاصة بذلك"⁽⁵⁶⁾، ويَبْيَنْ قانون العقوبات الاردني في الفقرة الرابعة "يعاقب بعقوبة الإعدام عند تعطيل وسائل النقل باستخدام المواد المتفجرة او الملتهبة او المحرقة"⁽⁵⁷⁾. ولو إلى قانون العقوبات المغربي نجد انه يعاقب بشدة كل من خرب عمداً بواسطة مفرقعات أو اي مادة متفجرة كل أو جزء من ... باخرة أو سفينة أو ناقلة من أي نوع أو عربة أو طائرة⁽⁵⁸⁾.

وعند رجوعنا إلى الفصل الأول من الباب السابع الخاص بجرائم ذات الخطر العام نجد ان المشرع العراقي يبحث في المفرقعات، وتشدد العقوبة عند نقل أو الشروع في نقل المفرقعات أو متفجرات، اذ ينص "يعاقب بالحبس وبالغرامة او بإحدى هاتين العقوبتين كل من نقل او شرع في نقل مفرقعات او متفجرات او مواد قابلة للاحتراق في وسيلة من وسائل النقل البرية او المائية او الجوية او في الرسائل او الطرود البريدية خلافاً لأنظمة والتعليمات المرعية"⁽⁵⁹⁾. ومن مظاهر العمد التي تقع على وسائل المواصلات، وهو القاء المقنذوفات أو أجسام صلبة أو قذائف على وسائل النقل البري أو البحري، ...، حيث بين قانون العقوبات العراقي على ان "يعاقب ... من القى عمداً حجراً أو مقدوفاً على قطار أو سفينة أو طائرة أو اية وسيلة من وسائل النقل العام...)"⁽⁶⁰⁾، وذهب المشرع العقابي في ليبيا إلى الاتجاه نفسه، حيث أوضح "يعاقب بالحبس كل من القى أجساماً صلبة أو قذائف على مركبات معدة للنقل العام اثناء سيرها"⁽⁶¹⁾.

الفرع الثاني: الخطأ في جرائم النقل :

Section Two: Error in Transportation Crimes:

بين المشرع العراقي على ان "يعاقب ... من سبب بخطئه في حصول حادث لإحدى وسائل المواصلات العامة البرية أو المائية أو الجوية من شأنه تعطيل سيرها..."⁽⁶²⁾. وقد كان المشرع العراقي موفقاً في عدم تحديد صورة من صور الخطأ كما هو الحال في جرائم القتل، إذ بينت المادة/ 411 من قانون العقوبات العراقي⁽⁶³⁾ انه يجب ان يحصل القتل الخطأ بإحدى الصور (اهمال، رعونة، عدم الاحتياط، عدم الانتباه، عدم مراعاة الانظمة والقوانين) لاعتقادنا بأن الخطأ حالة عامة ترجع إلى التقصير الشخصي لمرتكب الجريمة، حيث انه يجب ان يكون الانسان العادي في حالة انتباه دائم، لاسيما في معاملته مع الآخرين، لذا نرى بأن الخطأ هو الإهمال بشكل عام ولا حاجة لبيان صوره.

لو رجعنا إلى بعض القوانين العربية نجد بأنها اعتمدت المعيار المرن في حالة الخطأ عند ارتكاب جرائم النقل، حيث بين قانون العقوبات الفلسطيني على ان "من تسبب خطأ بالتخريب أو التهديد..."⁽⁶⁴⁾، ونصّ قانون العقوبات القطري "يعاقب بالحبس كل من تسبب بخطئه في حصول حادث لأحدى وسائل المواصلات من شأنه تعطيل سيرها أو تعريض الأشخاص الذين فيها للخطر...."، وبين قانون العقوبات اليمني انه "يعاقب ... من تسبب بخطئه في حصول اعتداء على احد وسائل المواصلات"⁽⁶⁶⁾.

علماً بأن هناك بعض القوانين العقابية العربية لا تذكر نوع القصد عند الاعتداء على وسائل المواصلات، منها على سبيل المثال قانون العقوبات الجزائري⁽⁶⁷⁾، وكذلك ذهب المشرع السوداني إلى الاتجاه نفسه⁽⁶⁸⁾.

المطلب الثالث: الركن الخاص في جرائم النقل (وسائل النقل) :

The third requirement: the special element in transportation crimes (transportation):

هناك مصلحة جنائية محمية في كل جريمة من جرائم قانون العقوبات-القسم الخاص يحاول المشرع منع الغير (المواطن) من الاعتداء عليها⁽⁶⁹⁾.

بالنسبة لجرائم النقل الركن الخاص يكشف عن حالات الاعتداء على وسائل المواصلات أو طرق المواصلات، لأن من مصلحة المشرع الجنائي ضمان وصول المسافر بشكل سريع وآمن إلى المكان الذي يروم الوصول إليه، لذا فإن كل اعتداء على وسائل النقل يشكل المحور الأساس في جرائم النقل.

وعليه سوف نحاول التطرق إلى الركن الخاص في فقرات ثلاث:

الفرع الأول: تعريف وسائل النقل وتطورها.

الفرع الثاني: أنواع وسائل النقل.

الفرع الثالث: وسائل النقل في الإسلام.

الفرع الأول: تعريف وسائل النقل والتطور :

The first part: definition of means of transportation and development:

إنَّ الركن الخاص في جرائم النقل يتعلق بحماية وسائل النقل ومنع الاعتداء عليها وعلى من يستغلها (في داخلها)، لذا علينا أن نعرف أولاًً ماهية النقل، ونشير إلى تاريخ النقل وتطوره.

أولاًً: التعريف بوسائل النقل :

يمكّنا أن نعرف وسائل النقل بأنها معدات خصصت لتسهيل انتقال الأموال والانسان من مكان إلى آخر، ومجموعها تسمى بالمالحة والمواصلات، وتقسام الملاحة في كل أنحاء العالم على ملاحة بحرية وجوية (هوائية) وأخيراً ملاحة بحرية (نهرية)، وتختلف أشكال أو تصاميم وسائل النقل حسب الغرض المصمم له، ففي مجال الملاحة البحرية، هناك ناقلات نفط وحاويات تحمل المواد التجارية، فضلاً عن نقل الأشخاص بواسطة الأنوار والبحار (تكسي النهر)، كذلك هو الحال بالنسبة لوسائل النقل البري، فهناك القطارات فضلاً عن المركبات والحافلات لنقل

الموطنين(أفراد) من مكان إلى آخر، وأخيراً هناك أنواع للطائرات لنقل المسافرين ونقل البضائع⁽⁷⁰⁾، ولو رجعنا إلى القانون التجاري نجد أن بعض أحکامه خاصة بنقل المبيع بوساطة السفن، إذ نجد أن هناك نوعين من النقل: البيع (سيف) والبيع (فاس)، وهذا النوعان من البيوع تختلف فيهما مسؤولية البائع حسب موقع تسلیم المبيع⁽⁷¹⁾.

و قبل تعريف وسائل النقل في قانون العقوبات لابد من الاشارة إلى النقل: وهو يعني تغيير الموقع من قبل انسان يرغب بالانتقال من مكان إلى آخر، أي ان المقصود بالنقل حسب بحثنا تعني ان هناك مسافراً يستغل (يستعمل) احدى الوسائل المتاحة من اجل الانتقال، ولا يعتمد على قدراته الجسمية في ذلك،⁽⁷²⁾ وفي الفقه الانكليزي هناك من يعرف النقل بأنه (تحريك البضائع أو الأشخاص من مكان إلى آخر بواسطة المركبات (العربات) أو السفن أو السكك الحديدية⁽⁷³⁾).

انفرد قانون العقوبات الليبي بتعريف وسائل النقل، حيث بينها بأنّها (من القانون الجنائي تشمل عبارة وسائل النقل (الوسائل البرية والبحرية والجوية)⁽⁷⁴⁾، وان هذا لا يشير إلى ماهية أو مفهوم جرائم النقل، بل يحدد أنواعها الثلاثة (البرية، البحرية، الجوية).

وحسناً فعل قانون العقوبات العراقي النافذ بعدم تعريفه لجرائم النقل، ولكن بعد احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية أصدر (بول بريم) عدة تعليمات وأوامر بخصوص تطبيق قانون العقوبات العراقي، وأوضحت هذه التعليمات بأنه "يقصد بوسائل النقل هي مركبات ذات محركات تستخدّم لانتقال الأشخاص أو نقل البضائع، وتشمل السيارات والدراجات أو الشاحنات أو الدراجات البخارية أو الجرارات أو الطائرات أو السفن أو القوارب أو الزوارق وصنادل نقل البضائع"⁽⁷⁵⁾.

ولابد من الاشارة هنا إلى أمر مهم، وهو من الافضل حسب اعتقادنا الإشارة إلى جرائم النقل دون ربطها بجرائم المواصلات، لأنّ جرائم النقل لا تقتصر على وسائل المواصلات أو طرق انتقالها، بل تشتمل أيضاً المقار أو الأماكن التي يتجمع فيها المواطنون قبل استغلال وسائل النقل، فيجب حماية المسافر (passenger) المتواجد في الموانئ أو المطارات أو المرائب

(الكرياجات)، وعليه فالتفجير التي يحصل في المطار أو الميناء يعد من جرائم النقل، ومن ثم فإن مفهوم النقل أوسع وأشمل من مصطلح المواصلات.

ثانياً: تاريخ النقل وتطوره :

نعتقد ان نقطة الانطلاق (البداية) في عملية النقل تبدأ باختراع العجلة، وحسب راي البعض من الباحثين ان اختراعها يرجع إلى وادي الراfeldin أو وادي النيل، ثم بعد ذلك تم اختراع العربة التي تعتمد على حركة العجلات، واستعملت العربات من اجل نقل المواد الزراعية في مرحلة الاقطاع، ثم استخدمت العربات في نقل المواد التجارية في مرحلة البرجوازية، كما تم استخدام الخيول (الحصان) في الحروب التي حصلت في القرون الوسطى⁽⁷⁶⁾، لذا يمكننا القول ان في المرحلة الأولى من مراحل تواجد الإنسان على وجه الأرض انه كان يعتمد على الجمع والالتقاط، ولم يكن النقل موجوداً، وقد جرى استخدام الحيوانات في القرون الوسطى لأغراض عسكرية في الهجوم واحتلال المناطق الأخرى، وأحسن مثال على ذلك ما جاء في القرآن الكريم (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا أَسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْحَيْلِ)⁽⁷⁷⁾.

ويمكننا القول بأن النقل البري أول صورة من صور النقل، ثم بعد ذلك استخدم النقل البحري، وأشار القرآن الكريم إلى جريمة وقعت في سفينة، عندما قام معلم سيدنا موسى بحرقها⁽⁷⁸⁾. وفي العصر الحديث تم اكتشاف الطائرات، واستخدمت في النقل الجوي من أجل ضمان النقل السريع والأعلى، أما النقل البحري فيعد الأرخص، ولكنه بطيء اثناء عملية الانتقال.

ثالثاً: أنواع النقل:

لن نتطرق في بحثنا إلى الأنواع الرئيسية للنقل الذي ينصرف إلى النقل البري والبحري والجوي، لأنّ الاشارة إليها يتطلب منها الخوض في دراسة تحتاج إلى مئات الصفحات من البحث، ولكننا سنشير إلى الخصائص المشتركة التي تجمع بين الأنواع الثلاثة، فمن حيث النطاق أي مجال النقل حسب الحدود الإقليمية لكل دولة هناك نقل يتجاوز الحدود الإقليمية يسمى النقل الخارجي إلى جانب النقل داخل حدود البلاد الذي يسمى بالنقل الداخلي، ومن حيث الملكية

التي ترجع إليها وسائل النقل فأن هناك نقاً عاماً ونقلاً خاصاً، أمّا من حيث الغرض من استخدام وسائل النقل فهناك نقل عسكري ونقل مدني. سنتناول هذه الأنواع من النقل حسب الترتيب الآتي:

- أولاً: النقل الداخلي والنقل الخارجي.
- ثانياً: النقل العام والنقل الخاص.
- ثالثاً: النقل المدني والنقل العسكري.
- أولاً: النقل الدولي (النقل الخارجي) :

ادى التطور التقني الحديث إلى ايجاد وسائل نقلٍ تفوق سرعتها سرعة الصوت، لذا أصبح الانتقال من دولة إلى أخرى في ساعات قليلة لا يتعدى مداها اليوم، فالنقل الجوي الحديث سهل للمسافر التواجد في أكثر من دولة خلال ساعات قليلة، وهذا مكّن للمجرمين الالفات من المسؤلية ومغادرة الدولة قبل اكتشاف امر الجرائم التي يرتكبونها، وعليه أصبحت وسائل النقل عوامل مساعدة ومسهلة للمجرمين للتخلص من العقاب، لذا تنص القوانين العقابية في كل دولة في العالم على مبدأ الاختصاص الشامل (الاختصاص العالمي) من أجل تطبيق قانون العقوبات ومحاكمة المجرمين بصرف النظر عن جنسيتهم ومكان ارتكاب الجريمة⁽⁷⁹⁾، وقد بين قانون العقوبات العراقي النافذ انه (تسري أحكام هذا القانون على كل من وجد في العراق بعد ان ارتكب الجريمة في الخارج بوصفه فاعلاً أو شريكًا في جريمة من الجرائم التالية..... المواصلات الدولية)⁽⁸⁰⁾. وبين قانون العقوبات السوري انه (يعاقب بالحبس وبالغرامة على كل اغتصاب يقوم به أكثر من عشرين شخصاً ويتبّعه الشروع أو البدء بالتنفيذ بقصد توقيف.. وسائل النقل بين أحياء سوريا أو بينها وبين البلدان الأخرى...)⁽⁸¹⁾ وكذلك أشار قانون العقوبات اللبناني⁽⁸²⁾ إلى هذا الأمر.

وتظهر أهمية النقل البحري في الأمرين الآتيين:

1. شروط السفر: يشترط في من يروم استخدام احدى وسائل النقل الدولية أن يكون أ- حائزًا على جواز سفر نافذ. ب- ان لا يكون ممنوعًا من مغادرة العراق بأمر صادر من سلطة قضائية. ج- حائزًا على فيزة (سمة دخول) والانتقال إلى الدولة الخارجية.
2. تطبيق القانون العقابي من حيث المكان: بينت المواد (6 إلى 14) من قانون العقوبات العراقي النافذ الاشارة إلى الاختصاصات الأربع: - الاختصاص الاقليمي، الاختصاص العيني، الاختصاص الشخصي، الاختصاص الشامل⁽⁸³⁾.

بالنسبة للنقل البحري فان المادة السابعة من قانون العقوبات العراقي تنص (تخضع السفن والطائرات العراقية لاختصاص جمهورية العراق اينما وجدت)، وهذا يعني ان الفرق بين النقل البحري والنقل الداخلي يظهر في نوع الاختصاص الاقليمي (نقل داخلي) والاختصاص الشامل (نقل خارجي)، وتظهر أهمية التمييز بين جرائم النقل التي ترتكب في الخارج والداخل كما أشار م/14 من قانون العقوبات العراقي في انه "لاتجري التعقيبات القانونية على من ارتكب جريمة خارج الجمهورية إلا بإذن من وزير العدل ولا تجوز محکمته إذا كان قد صدر حکم نهائي من محکمة أجنبية ببراءته او بإدانته واستوفي عقوبته كاملة او كانت الدعوى او العقوبة المحکوم بها قد سقطت عنه قانونا ويرجع في تقرير نهائية المحکوم وسقوط الدعوى او العقوبة إلى قانون البلد الذي صدر فيه الحکم. وإذا كانت العقوبة المحکوم بها لم تنفذ كاملة او كان الحکم بالبراءة صادرا في جريمة مما ذكر في المادتين 9 و 12 وكان مبنياً على أن قانون ذلك البلد لا يعاقب عليها جاز إجراء التعقيبات القانونية ضد المتهم أمام محکم العراق".

أما النقل الداخلي فهو الذي يتم داخل الدولة بوساطة احدى وسائل النقل البحري أو البري أو الجوي، فالحمایة الجنائية تنصب على منع كل مظاهر الاعتداء على وسائل النقل، وقد تناولت ف/ه 342 إلى جريمة أشعال النار في محطة السكك الحديدية أو ماكنة قطار في أشخاص أو في مطار أو في طائرة أو في حوض للسفن أو في سفينة.

ولو رجعنا إلى ف/ 191 م نجدها تنص "يعاقب بالإعدام او السجن المؤبد كل من خرب أو هدم أو أتلف او أضر اضرار بليغا عمدا مباني أو املاكا عامة او مخصصة للدوائر والصالح الحكومية أو المؤسسات او المرافق العامة او للجمعيات المعتبرة قانونا ذات نفع عام او منشآت النفط او غيرها من منشآت الدولة الصناعية او محطات القوة الكهربائية والمائية او وسائل المواصلات او الجسور او السدود....".

ثانياً: النقل العام والنقل الخاص :

تشير غالبية القوانين العقابية العربية إلى ان المواصلات تكون عامة، حيث أشار قانون العقوبات الليبي إلى وسائل النقل العام⁽⁸⁴⁾، وكذلك ذهب قانون العقوبات القطري إلى الاشارة إلى النقل العام، حيث اوضح انه "يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز عشرة سنوات كل من عرض عمداً للخطر بأية طريقة كانت سلامة الملاحة الجوية أو البحرية أو البرية... أو أي وسيلة من وسائل النقل العام"⁽⁸⁵⁾، ونصّ قانون العقوبات السوداني في م/72 على أن "من يعرض للخطر أيّاً من طرق النقل العام ووسائله البرية أو البحرية أو الجوية....."، وكذلك اتجه المشرع في قانون العقوبات الجزائري⁽⁸⁶⁾، وكذلك أشار قانون الجزاء العماني في م/27 على انه "يعاقب بالسجن من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات أو بغرامة..... عمد قصداً على تخريب الطرق العامة أو المنشآت العامة الأخرى بصورة تجعلها غير صالحة للأستعمال"، وذهب المشرع المصري في قانون العقوبات إلى ان "كل من عرض للخطر عمداً سلامة النقل العام البرية أو المائية أو الجوية أو عطل سيرها....."⁽⁸⁷⁾، وأخيراً أوضح قانون العقوبات البحريني انه (يعاقب بالسجن المؤبد من أحدث عمداً كارثة في سفينة أو طائرة أو أية وسيلة أخرى من وسائل النقل العام")⁽⁸⁸⁾.

نعتقد بأنّ معيار تمييز النقل العام من النقل الخاص يكمن في امررين، الأمر الأول هو ملكية وسيلة النقل، فإذا كانت راجعة إلى الدولة أو أحد المؤسسات العامة (وزارة النقل) فإن وسيلة النقل تكون عامة، أما الامر الثاني فيرجع في اعتقادنا إلى الحصول على الرخصة أو الأذن في استعمال أي وسيلة من الوسائل، وعليه كل وسيلة يحتاج استعمالها إلى رخصة واذن صاحبها تكون وسيلة خاصة.

فيما يخص النقل الخاص، فقد نصت م/28 من قانون العقوبات البحريني على أن "يعاقب بالحبس من عرض للخطر عمداً سلامة وسيلة من وسائل النقل الخاص بأي طريقة كانت...")، وكذلك أشار قانون العقوبات القطري إلى انه "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من حرض للخطر عمداً سلامة وسيلة من وسائل النقل الخاص بأية طريقة من الطرق..."⁽⁸⁹⁾، وذهب المشرع العراقي إلى تخفيف عقوبة الجريمة التي تقع على وسائل النقل الخاص وذلك في المادتين 359 و358. ولأنه المشرع العراقي في هذا الصدد لأنّ العقوبة يجب أن تكون واحدة ومتقاربة في حالة حصول أي اعتداء على وسائل النقل العام أو الخاص، لأنّ النقل بشكل عام يقدم خدمة أساسية وضرورية لكل المواطنين، وعليه حسناً فعل قانون العقوبات المغربي عندما ساوي في العقوبة بين الجرائم الواقعة على النقل الخاص أو العام (طريق خاص أو طريق عام)، إذ نصت في المادة 587 من هذا القانون على ان "من وضع عمداً شحنة متفجرة في الطريق العام أو الخاص يعاقب بالسجن من (20 إلى 30) سنة".

الخلاصة: النقل أو المواصلات مرفق ضروري من مرافق الدولة تسهل عملية انتقال الأشخاص أو الأموال من مكان إلى آخر، فلذا يجب أن تنصب الحماية الجنائية عليها. بحيث لا ينظر إلى ملكية أو عائلية وسيلة النقل سواء كانت عامة أو خاصة.

ثالثاً: النقل المدني والنقل العسكري :

الأصل في النقل هو السماح لكل الناس باستعمال الوسائل الجوية والبحرية والبرية، سواء أكانوا وطنيين أم من ألاجانب، فلا فرق بين المواطن العراقي⁽⁹⁰⁾ أو غيره في الاستفادة من هذه الوسائل لأنّه كما سبق لنا بيانه لأنّ حق التنقل هو حق عالمي مقرر لكل انسان. وعليه فالقاعدة العامة في النقل المدني هو أمكانية كل انسان في استخدام وسائل النقل العامة في أي وقت ما يشاء، والمستثناء هو الحصول على الاذن أو الرخصة عندما يكون النقل خاصاً.

أما النقل العسكري فهو النقل المخصص للقوات المسلحة (الجيوش) التي تتكون من قوات جوية وجوية وبحرية، فلا يجوز للمدني استخدامه الا في الأحوال الطارئة مثل حصول

فيضان أو حريق، فيجوز للمدنيين استخدام هذه الوسائل بشكل وقتي من أجل تجاوز الحدث الطاريء.

نص قانون العقوبات اللبناني "يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل لبناني أقدم بأي وسيلة كانتقصد شل الدفاع الوطني الاضرار بالبواخر والمركبات الهوائية، وسائل المواصلات، وبصورة عامة لكل الأشياء ذات الطابع العسكري أو المعدة لاستعمال الجيش أو القوة التابعة له"⁽⁹¹⁾، وأشار قانون العقوبات الليبي إلى تخريب أو اتلاف المنشآت العسكرية، ونصّ "يعاقب بالسجن المؤبد كل من اتلف عمداً أسلحة أو سفن أو طائرات ... أو وسائل مواصلات تستعمل في الدفاع عن البلاد..."⁽⁹²⁾، وبين قانون العقوبات الفلسطيني على انه "يعاقب بالإعدام كل من اقدم بأي وسيلة كانت بقصد شل الدفاع الثوري بالاضرار بالمنشآت والبواخر والمركبات وسائل المواصلات، وبصورة عامة بأي شيء ذات طابع عسكري أو معد لاستعمال قوات الثورة....."⁽⁹³⁾، ونص قانون العقوبات القطري على انه "يعاقب بالإعدام كل من سهل للعدو دخول البلاد أو سلمه سفينة أو طائرة أو سلاحاً أو وسيلة المواصلات مما اعد للدفاع عن البلاد"⁽⁹⁴⁾، وبين قانون الجرائم والعقوبات اليمني انه "يعاقب بالإعدام كل من تعمد 1- تخريب أو اتلاف أو تعيب المنشآت العسكرية أو المصانع أو البواخر أو الطائرات أو طرق المواصلات أو وسائل النقل مما اعد للدفاع عن البلاد"⁽⁹⁵⁾، وأشار إلى أنه "يعاقب بالإعدام كل شخص هدم أو قام بتخريب احد المنشآت العسكرية أو سائر وسائل المواصلات والنقل، وبصورة عامة كل الاشياء التي لها طابع عسكري أو المعدة لاستعمال قوات الثورة"⁽⁹⁶⁾، ونص قانون العقوبات القطري على انه "يعاقب بالإعدام كل من سهل للعدو دخول البلاد أو سلمه سفينة أو طائرة أو سلاحاً أو ... وسيلة المواصلات مما اعد للدفاع عن البلاد"⁽⁹⁷⁾.

أمّا بالنسبة للمشرع العراقي فلم يشر قانون العقوبات البغدادي إلى الاعتداء على وسائل النقل العسكري، أمّا قانون العقوبات العراقي النافذ فقد بيّنت م/162 "يعاقب بالإعدام كل من يسلم العدو سفينة أو طائرة أو سلاحاً أو وسيلة للمواصلات مما اعد للدفاع عن

-163 م من قانون العقوبات العراقي "يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت كل من خرب أو اتلف أو عطل الباخر والطائرات أو طرق المواصلات وغير ذلك مما اعد لأستعمال القوة المسلحة".

لابد من الاشارة هنا إلى انّ المشرع العراقي أحسن صنعاً عندما أشار صراحةً إلى منع استخدام وسائل النقل العسكري من قبل المدنيين، حيث انه يعذّر دخول أي وسيلة جريمة معاقب عليها بالسجن، حيث نصت ف/3 م/181 انه (يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (7) سنوات من دخل حصناً أو سفينة حربية أو طائرة أو سيارة حربية يكون للجمهور منوعاً من دخوله).

نخلص مما تقدم ان النقل العسكري مخصص لغرض خدمة القوات المسلحة، فلا يجوز استخدامه من قبل غير العسكريين، لذا فأنّ تواجد أو دخول أي مدني إلى وسيلة من وسائل النقل العسكري يعذّر ذلك جريمة من جرائم الاعتداء على سلامه وأمن جمهورية العراق، حيث انّ مجرد دخول المدني إلى وسيلة قد يسهل له الاطلاع على المعلومات العسكرية التي تعتبر من الاسرار العامة بموجب ف/1 م/188 من قانون العقوبات.

الفرع الثالث: وسائل النقل في القرآن:

The third branch: means of transportation in the Qur'an:

لوسائل النقل أهمية خاصة في القرآن الكريم، حيث أنقذ الله تعالى المؤمنين بوساطة الفلك وأغرق الكفار جميعاً، إذ جاء في سورة يونس (وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأً نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمَ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذَكِّرِي بِآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنْظِرُونَ)⁽⁹⁸⁾، وقال تعالى في سورة العنكبوت (أَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ وَجَعَلْنَاهَا آيَةً لِّلْعَالَمِينَ)⁽⁹⁹⁾.

لو دققنا النظر في القرآن الكريم نجد انّ هناك نوعين من النقل: النوع الأول: النقل الاعجازي (المعجزة).

النوع الثاني: النقل الاعتيادي:

بصدق نقل المعجزة، هناك سورتان تشير اليه السورة الاولى (سورة الاسراء)، حيث يتضح من خلال التمعن بها انه نقل النبي محمد (ص) من مكان تواجده إلى القدس، ثم صعد منها إلى الطبقات العليا من السماء ليلة في ليلة ثم عاد إلى موقعه في مكة المكرمة (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَنْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِتُرِيكَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ)⁽¹⁰⁰⁾، أما الاعجاز الثاني في النقل فقد ورد في سورة النمل، حيث تنص (قَالَ عِفْرِيتٌ مِنَ الْجِنِّ أَنَا آتَيْكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ)⁽¹⁰¹⁾.

أما بالنسبة للنقل العادي، فيشير القرآن الكريم إلى وجود وسائل للنقل، الأولى وسيلة النقل البرية بوساطة الحيوانات (الانعام)، أما النقل البحري فيتم بواسطة السفن (الفلك). في القرآن الكريم يظهر هناك أربع سور جمعت بين وسائل النقل البحرية والبرية.

أولاً: (سورة الزخرف): تبيّن هذه السورة انه (قَالَ عِفْرِيتٌ مِنَ الْجِنِّ أَنَا آتَيْكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ)⁽¹⁰²⁾.

ثانياً: (سورة يس): إذ قال تعالى (وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلُكِ الْمَشْحُونِ)⁽¹⁰³⁾، ثم بين القرآن الكريم في هذه السورة (أَوْمَ يَرَوُا أَنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِمَّا عَمِلْتُمْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ هَا مَالِكُونَ وَذَلِّلَنَا هُمْ فَمِنْهَا رَكْبُوْهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ)⁽¹⁰⁴⁾.

ثالثاً: أشار الرحمن في سورة غافر انه (اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَنْعَامَ لِتَرْكَبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ)⁽¹⁰⁵⁾، (وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعٌ وَلِتَبْلُغُوا عَلَيْهَا حاجَةً فِي صُدُورِكُمْ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلُكِ تُحْمَلُونَ)⁽¹⁰⁶⁾.

رابعاً: سورة النحل: بين القرآن الكريم في سورة النحل (وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ)⁽¹⁰⁷⁾، (وَتَحْمِلُ أَنْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِالْغَيْرِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفُ رَحِيمٌ)⁽¹⁰⁸⁾، (وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ حَمَّا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبِسُونَهَا وَتَرَى الْفُلُكَ مَوَاحِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)⁽¹⁰⁹⁾.

المبحث الثالث*Section Three***عقوبة الجريمة⁽¹¹⁰⁾***Punishment of the crime*

تحتختلف الجزاءات الجنائية الخاصة بكل مجموعة من الجرائم المذكورة في القسم الخاص من قانون العقوبات عن المجموعات الأخرى، ففي جرائم الاعتداء على سلامه النقل (المواصلات والطرق) تتبادر العقوبات في حالة ارتكابها بشكل عمدي عن حالة ارتكاب هذه الجرائم عن طريق الخطأ، إذ تتفق القوانين العقابية على فرض عقوبة جسيمة قد تصل إلى الإعدام أو السجن المؤبد في الأحوال التي تنتهي بحكم عن الاعتداء على المواصلات موت انسان، ونظراً لكون جرائم الاعتداء على وسائل المواصلات من جرائم الخطر العام، فإن المشرع العقابي قد يضع بعض الظروف المشددة لها، إذ إن هذه المجموعة تخلو من ظروف مخففة، لذا يتوجب علينا الاشارة إلى الظروف المشددة لهذه الجريمة، فضلاً عن ما تقدم جعل المشرع الجنائي بعض حالات الاعتداء على الطرق العامة من المخالفات.

لذا سوف نتطرق إلى كل:

المطلب الأول: عقوبة جرائم النقل العادية. المطلب الثاني: الظروف المشددة لجرائم النقل.
المطلب الثالث: مخالفات النقل. المطلب الرابع: الاعذار المغفية في الجريمة. المطلب الخامس:
 عقوبة المصادر.

المطلب الأول: عقوبة جرائم النقل العادية:

The first requirement: the penalty for ordinary transportation offenses:

الفرع الأول: عقوبة جريمة النقل العمدية:

The first section: the penalty for the crime of intentional transfer:

لمعرفة نوع الجريمة يجب الركون إلى النص القانوني المقرر لأعلى عقوبة خالية من الظروف المشددة أو المخففة، إذ بين المشرع العراقي على أن "يحدد نوع الجريمة بنوع العقوبة الأشد

المقررة لها في القانون، واذا اجتمع في عقوبة جريمة ما عقوبة الحبس والغرامة فيحدد نوع الجريمة بمقدار عقوبة الحبس المقررة لها في القانون".⁽¹¹¹⁾

عند رجوعنا إلى م/25 من قانون العقوبات العراقي نجد ان الجريمة المعقاب عليها بالسجن هي من الجنایات، وكان قانون العقوبات البغدادي الملغي قد بين العقوبة بالأشغال الشاقة والسجن مدة لا تزيد عن عشر سنين⁽¹¹²⁾. ولابد من الاشارة هنا إلى بعض القوانين العقابية العربية في هذا الصدد، فقد نصت المادة 301 من قانون العقوبات الليبي انه "يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات كل من عرض للخطر سلامة وسائل النقل العام أو أربك المواصلات أو سبب انقطاعها أو عرقلتها"، وأشار قانون العقوبات الفلسطيني إلى انه "من أحدث تخريبًا عن قصد في طريق عام أو جسر عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين"⁽¹¹³⁾، وأضاف أيضاً انه "من عطل عمداً خطأً حديدياً أو الآلات حركة فيها عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة"⁽¹¹⁴⁾، ونص المشرع في قانون العقوبات القطري على ان "يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات كل من عرض عمداً للخطر بأي طريقة كانت سلامة ... أي وسيلة من وسائل النقل العام"⁽¹¹⁵⁾، وبين قانون الجرائم والعقوبات اليمني في م/147 "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن عشر سنوات من خرب وسائل النقل أو المواصلات...", وبين قانون العقوبات السوداني على أن (من يعرض للخطر أياً من طرق النقل العام أو وسائله البرية أو البحرية أو الجوية يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، كما تجوز معاقبته بالغرامة)⁽¹¹⁶⁾، وبين قانون العقوبات التونسي انه "يعاقب بالسجن مدة خمس أعوام كل من يتعمد التعدي على حرية التنقل"⁽¹¹⁷⁾، وبين قانون الجزاء العماني فيما يخص الاعتداء على طرق ووسائل النقل والمواصلات العامة انه "يعاقب بالسجن من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات كل من أقدم قصدًا على احداث تخريب في الطرق العامة بصورة تجعلها غير صالحة للأستعمال أو تجعلها خطراً على السلامة"⁽¹¹⁸⁾، وأشار قانون العقوبات البحريني إلى انه "يعاقب بالسجن من عرض للخطر وسيلة من وسائل النقل العام البرية أو الجوية أو المائية أو عطل سيرها بأية طريقة"⁽¹¹⁹⁾.

الفرع الثاني: عقوبة جريمة النقل الخطئية (غير العمدية) :

Section Two: Punishment for the Offense of Transferring a Sin (Unintentional):

بيّنت كثير من القوانين العقابية العربية العقوبة لجرائم النقل خطأ، وسوف نعرض بعض النصوص القانونية الخاصة بكل قانون، إذ نصّ قانون العقوبات الاردني على انه "من تسبّب خطأ في التخريب أو التهدم لوسائل النقل عوقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو الغرامة"⁽¹²⁰⁾، كما بين قانون العقوبات البحريني انه "يعاقب بالحبس أو الغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين من تسبّب بخطئه في وقوع جرائم الاعتداء على المواصلات"⁽¹²¹⁾، وذهب قانون العقوبات القطري إلى انه "يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبالغرامة كل من تسبّب بخطئه في حصول حادث لإحدى وسائل المواصلات البرية أو البحرية أو الجوية من شأنه تعطيل سيرها أو تعريض الذين فيها للخطر"⁽¹²²⁾.

ولو رجعنا إلى قانون العقوبات العراقي النافذ نجد انه ينص على أن "يعاقب بالحبس وبالغرامة أو احدى هاتين العقوبتين من تسبّب بخطئه في حصول حادث لإحدى وسائل المواصلات العامة البرية أو المائية أو الجوية من شأنه تعطيل سيرها أو تعريض الأشخاص الذين فيها للخطر"⁽¹²³⁾.

ملحوظاتنا حول تباين العقوبات في حالتي النقل العام والخاص.

إنَّ السياسة العقابية السليمة تقوم على أساس المساواة في الحماية الجزائية، وعليه فإنَّ معيار الحماية الجزائية يكمن في المساواة عند فرض العقاب، لذا فعند حصول اعتداء على مصلحة جزائية معينة، فإنَّ المشرع يحدد العقوبة الخاصة لهذه الجرائم، لذا نجد ان قانون العقوبات - القسم الخاص موزع على مجموعات معينة من الجرائم، وهناك جرائم خاصة بالأمن الداخلي والخارجي، فضلاً عن جرائم الاعتداء على الأموال، وهناك مجموعة تخص الجرائم الواقعة على الأشخاص، وهكذا بالنسبة لكل الجرائم، يمكننا القول ان هناك محل لكل جريمة يسمى في الفقه الجنائي (الركن الخاص) الذي يميز كل جريمة عن الأخرى⁽¹²⁴⁾.

وفيما يختص بجرائم النقل ان المصلحة الجنائية الخمية هي منع الاعتداء على وسائل النقل دون النظر إلى مالكها، والاصل ان تنصب الحماية على وسائل النقل باعتبارها وسائل لتسهيل وتسريع عجلة الاقتصاد الوطني والدولي، لذا نعتقد بعدم موقفيه موقف بعض القوانين العقابية العربية، وخاصةً المشرع العراقي في تحديده عقوبة أخف في حالة النقل الخاص، فالعبرة حسب رأينا لا تكمن في عائدية وسيلة النقل، ولا بن مالكها، بل المهم هو فرض الحماية بجزء موحد، ونعتمد في رأينا على موقف المشرع في جرائم السرقة، حيث يقصد المشرع العقابي من الاعتداء على الملكية بصرف النظر عن المالك، فالمتفق عليه في الفقه الجنائي ان السارق من السارق يعد سارقاً، أي ان المشرع العقابي لا ينظر إلى صفة الحائز وكون حيازته قانونية، فالحماية الجزائية تنصب على حماية المال، ولا يجوز نقل الحيازة الا برضاه وموافقة الحائز بصرف النظر عن كون حيازته شرعية أم لا، وهكذا بالنسبة لجرائم النقل يجب أن يفرض عقاب واحد في حالة كون الاعتداء على وسائل النقل العائدة إلى الدولة أو الأفراد، فالجميع متباوون في الحماية القانونية، لذا لا نؤيد موقف المشرع العراقي في قانون العقوبات عندما يقرر عقوبة مشددة (السجن مدة لا تزيد على سبع سنوات) في م/358 عقوبات ملئ يعطى عمداً سير وسيلة من وسائل النقل العام البرية أو المائية أو الجوية، بينما يعقوب بالحبس أو بالغرامة من عرض عمداً للخطر سلامة وسيلة من وسائل النقل الخاص بأي طريقة كانت، كذلك بالنسبة لفرض العقوبة عند حصول الوفاة كنتيجة للأعتداء على وسائل النقل، فإذا أدى الاعتداء على وسيلة من وسائل النقل العام إلى موت إنسان، فإن العقوبة تكون الإعدام أو السجن المؤبد بموجب م/354 عقوبات، بينما تكون العقوبة السجن اذا نشأ عن الاعتداء على وسيلة النقل الخاص وأدى إلى الوفاة بموجب م/359 عقوبات.

إن موقف المشرع العراقي مشابه لما ذهب إليه قوانين عقابية عربية، كقانون العقوبات القطري الذي يقرر عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة كل من عرض عمداً وسيلة من وسائل النقل الخاص بأي طريقة من الطرق⁽¹²⁵⁾، بينما تكون السجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات كل من حرض عمداً بأية طريقة كانت سلامة أي وسيلة من وسائل النقل العام⁽¹²⁶⁾،

وكذلك الحال بالنسبة لقانون العقوبات البحريني، حيث تكون العقوبة الحبس من حرض للخطر عمداً سالمة أي وسيلة من وسائل النقل الخاصة، بينما تكون العقوبة (السجن المؤبد) من أحدث عمداً ضرراً بأي وسيلة من وسائل النقل العام⁽¹²⁷⁾.

المطلب الثاني: الظروف المشددة لجرائم النقل:

The second requirement: aggravating circumstances for transportation crimes:

تقسم الظروف المشددة على أنواع كثيرة منها الظروف المشددة العامة⁽¹²⁸⁾، وهناك ظروف مشددة خاصة تتصل ببعض الجرائم دون غيرها، كما ان القانون العقابي يشير إلى الظروف المشددة قد تكون مادية أو شخصية، ولكننا سنعرض الظروف المشددة القانونية المتعلقة بجرائم النقل، ولا نبحث في الظروف المشددة القضائية⁽¹²⁹⁾.

عند رجوعنا إلى قانون العقوبات العراقي النافذ نجد أنّ المشرع قد شد العقوبة عندما استعمل الجناة المفرقعات أو المتفجرات في الاعتداء على وسائل النقل، كما تشدد العقوبة عند حصول وفاة شخص أو أكثر أثناء الاعتداء على وسائل النقل، ونرى ضرورة الاشارة إلى الظروف المشددة الراجعة إلى الرمان فيما يختص بجرائم النقل مثل حالة الحرب، وعند حصول الاعتداء في حالة الغوغاء والاضطراب التي أغفل المشرع العراقي الاشارة إليها على الرغم من النص عليها في غالبية القوانين العقابية العربية، لذا سنقسم الظروف المشددة لجرائم النقل على ثلاثة فقرات:
أولاً: الظروف المشددة الراجعة إلى الوسيلة:

أ- اعتماد الجرمين على إحراق وسائل النقل:

أشارت م/270 من قانون العقوبات العماني إلى أنه ("يعاقب بالسجن من سبع سنوات إلى 15 سنة كل من أضرم النار قصدًا في وسائل النقل البرية أو البحرية أو الجوية...." ، اما بالنسبة لقانون العقوبات العراقي⁽¹³⁰⁾ فلم يشدد العقوبة على اضرام النار ضمن المجموعة الخاصة بالاعتداء على سالمة النقل ووسائل المواصلات العامة، لكننا لو رجعنا إلى تشديد عقوبة الحريق فإنّه يشير في ف/2 م/342 (وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت اذا كان أشعال النار في احدى الحالات التالية ... هـ- محطة السكك الحديدية أو ماكينة قطار أو عربة

فيها شخص أو في مطار أو طائرة أو حوض للسفن أو في سفينة...، ولكننا نفضل أن يشير المشرع العراقي إلى حالة التشديد ومن جرائم الاعتداء على سلامة النقل.

ولابد لنا من الاشارة إلى أنه يجب الاستعانة بنظرية العقوبة المبررة التي لا تمنع القاضي الجنائي من تشديد العقوبة في حالة الاستعانة بهذه المادة من أجل التطبيق السليم لقانون العقوبات، حيث أن وحدة النصوص الجزائية لا تمنع من فرض عقوبة أستناداً إلى أي مادة من مواد قانون العقوبات، وعليه أن القاضي الجنائي الذي يطبق نص م/342 الخاصة بجرائم الحريق يكون قد طبق قانون العقوبات تطبيقاً سليماً، حيث أن القواعد الخاصة بالطعن بالأحكام الجزائية توجب أن يكون الخطأ الذي ارتكبه القاضي الجزائي خطأً مؤثراً في الحكم، أمّا في الأحوال التي لا يكون فيها الخطأ مؤثراً فلا يصح إعادة النظر في الحكم الجنائي لأن القاضي قد طبق نصاً قانونياً خاطئاً، الا ان الحكم الجنائي يكون واحداً حتى في الأحوال التي يعتمد فيها على النص العقابي الخاطيء عند اصدار الحكم الجنائي. حيث ان القواعد العامة للطعن في الأحكام الجنائية توضح ذلك، ويشرط في الحكم الجنائي المعتمد على النص العقابي أن يكون قد أوجب عقوبة مغايرة للنص الآخر الصحيح الذي يوجب التطبيق.

ب- استخدام المتفجرات أو المفرقعات :

أشار قانون العقوبات الأردني إلى انه "اذا تم ارتكاب الفعل باستخدام المواد المتفجرة أو الملحومة أو المتفجرة أو الوبائية أو الجرثومية أو الكيمياوية أو الاشعاعية أو ما شابهها فإنّه يقضي بعقوبة الإعدام"⁽¹³¹⁾، علمًا بأنّ ف/أ م/148 كانت تشير إلى جريمة الحق الضرر ولو جزئياً بسفينة أو طائرة أو أية وسيلة نقل..., وأنّ قانون العقوبات المغربي قد أشار إلى أنه "من وضع عمداً شحنة متفجرة في طريق عام أو خاص يعاقب بالسجن من عشرين إلى ثلاثين سنة"⁽¹³²⁾.

بصدق قانون العقوبات العراقي النافذ فإنّه أشار في ف/م 197 (يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد كل من خرب أو هدم أو أتلف أو أضر أضراراً بلية عمداً.... وسائل المواصلات أو الجسور...)، وأنّ هذه الفقرة تشير إلى تطبيق عقوبة الإعدام اذا نجم عن جريمة الاعتداء على وسائل النقل موت شخص كان موجوداً في تلك الأماكن.

أمّا بالنسبة للوضع في إقليم كوردستان فأنه قد صدر قانون رقم 8 لسنة 1992 الخاص بمعاقبة حيازة وضع واستعمال المتفجرات والمفرقعات، حيث أوضحت ف/2 على أنه "يعاقب بالإعدام كل من أستعمل أو شرع في استعمال المفرقعات أو المتفجرات..". علمًاً بأن الفقرة الأولى من هذا القانون كانت تشير إلى أنه "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمسة عشر سنة كل من صنع أو استورد أو حاز متفجرات أو مفرقعات دون اجازة من السلطة الحكومية المخولة"، وأشارت هذه الفقرة إلى أنه يعتبر في حكم المفرقعات والمتفجرات كل مادة تدخل في تركيبها وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات التي تستخدم في صنعها وتفجيرها.

لابد من الاشارة هنا إلى أنّ قانون العقوبات المصري قد أشار إلى أنه "ويعتبر في حكم المفرقعات والمتفجرات كل مادة تدخل في تركيبها ويصدر بتحديدها قرار من وزير الداخلية وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات التي تستخدم في صنعها أو لانفجارها" ⁽¹³³⁾.

ثانياً: الظروف المشددة الراجعة إلى الزمان :

بصدق زمن الاعتداء التي يقع على وسائل النقل فإن التشريعات الجنائية تشير إلى حالتين:
الحالة الأولى: حالة الحرب.

الحالة الثانية: زمن الهياج أو الفتنة.

الحالة الأولى: حالة الحرب :

عرف المشرع العراقي حالة الحرب بأنه "يراد بحالة الحرب حالة القتال الفعلي وان لم يسبقها اعلان الحرب وحالة المدننة التي يتوقف فيها القتال. ويعتبر في حكم حالة الحرب الفترة التي يحدث فيها خطر الحرب متى انتهت فعلاً بوقوعها" ⁽¹³⁴⁾.

كما أنّ قانون العقوبات المصري أيضًا عرف حالة الحرب على أنه "في تطبيق أحكام هذا الباب في حكم حالة الحرب يعتبر زمن الحرب الفترة التي يحدق فيها خطر الحرب متى انتهت بوقوعها فعلاً".

ولكن من الملاحظ على قانون العقوبات العراقي أنه لم يشدد عقوبة الجرائم التي تقع على وسائل المواصلات أثناء الحرب، ماعدا الجرائم التي تقع على طرق المواصلات ووسائل

النقل مما عد لاستعمال القوات المسلحة والدفاع عن العراق، وكان الأفضل أن يشير إلى تشديد العقوبة أثناء الحرب بشكل عام، لأنّ العراق الأن ومنذ أكثر من عقدين في حالة حرب، علماً بأنّ المشرع العراقي قد شدد العقوبة في زمن هياج أو فتنة التي توضح "وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت اذا وقعت الجريمة في زمن الهياج أو الفتنة"⁽¹³⁵⁾، وتنص ف/3 م/163 من قانون العقوبات العراقي على أن "... تكون العقوبة الإعدام اذا وقعت الجريمة في زمن الحرب"، علماً بأنّ الفقرة الأولى من هذه المادة خاصة بطرق المواصلات ووسائل النقل مما عد لاستعمال القوات المسلحة والدفاع عن العراق". وقد شددت بعض القوانين العقابية العربية عقوبة جرائم الاعتداء على وسائل النقل في حالة الحرب بشكل عام، إذ نصّ قانون الجزاء العماني في م/144 "يعاقب بالإعدام كل شخص عمانيًا كان أو غير عماني أقدم على هدم أو تخريب سائر وسائل المواصلات والنقل" ⁽¹³⁶⁾.

الخلاصة نعتقد بأنه كان من الأفضل أن لا يقتصر التشديد في حالة الحرب على وسائل النقل العسكرية، بل الوسائل المدنية والتجارية أيضاً، لأنّ ضرر وخطر حالة الحرب تشتمل العراق كله، وتؤثر في أمنه واستقراره واقتصاده.

الحالة الثانية: زمن الهياج أو الفتنة:

تمرّ الدول في بعض الأوقات في حالة اضطراب أمني وفوضى بسبب عدم سيطرة القوات الأمنية على الوضع داخل الدولة، حيث يستغل الجناء هذا الوضع من أجل ارتكاب جرائمهم، فعند وقوع انقلاب عسكري أو احتلال من دولة على أراضي دولة أخرى أو حصول حالة شغب بسبب قيام مجموعة بأعمال التخريب يسهل على الجرميين ارتكاب الجرائم، لذا تنص بعض القوانين العقابية على تشديد عقوبة الجرائم خلال فترة الهياج، وقد أوضحت قانون العقوبات العراقي انه "اذا انتهز الفاعل لارتكاب السرقة فرصة قيام حالة هياج أو فتنة أو حريق أو غرق سفينة أو كارثة أخرى يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات" ⁽¹³⁷⁾، وينص القانون نفسه "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة على السرقة التي ترتكب

أثناء خطر عام أو هياج وفتنة أو كارثة من قبل أحد أفراد القوات المسلحة أو الحراس الليليين المكلفين بحفظ الأمن أثناء قيامهم بواجباتهم⁽¹³⁸⁾.

فيما يختص بالجرائم الواقعه على وسائل المواصلات أو الجسور أو السدود، فقد بيّنت ف/ 2 م/ 197 من قانون العقوبات العراقي على ان " ... تكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت اذا وقعت الجريمة في زمن هياج او فتنة او بقصد احداث الرعب بين الناس...." ، ونصت ف/ 4 من هذه المادة على أن "وتكون العقوبة السجن المؤقت لكل من تسبب قصدا في تعطيل شيء مما ذكر في الفقرة (1) او عرقلة انتظام سيرها" ، وقد أشارت ف/أولاً م/ 326 من قانون العقوبات المصري على انه "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات ... على وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية أثناء فترة الهياج" ، وبيّنت م/ 287 من قانون العقوبات البحريني انه "اذا انتهز الجاني لارتكاب جرائم الاعتداء على وسائل المواصلات العامة أو الخاصة زمن الهياج أو الفتنة..... عد ذلك ظرفاً مشدداً". وأخيراً أشارت ف/ 3 م/ 478 من القانون نفسه على "اذا انتهز الفاعلون لارتكاب الجريمة فرصة قيام هياج أو فتنة أو كارثة تكون العقوبة.....".

ثالثاً: الظروف المشددة الراجعة إلى جسامه النتيجة :

أ- موت انسان.

ب- خرق السفينة أو سقوط طائرة.

أ- موت انسان :

أشارت كثير من قوانين العقوبات العربية إلى تشديد عقوبة الجاني في حالة حدوث وفاة أو موت انسان متواجد في وسائل النقل، حيث بين قانون العقوبات الفلسطيني انه " 4 يعاقب بالإعدام اذا ادى الامر إلى موت انسان)⁽¹³⁹⁾، حيث تفرض هذه العقوبة على عمل إرهابي ينتج عنه التحريق ولو جزئياً لسفينة أو تعطيل سبل المواصلات والنقل.

وبخصوص قانون العقوبات السوري، فقد أوضحت ف/ 1 م/ 305 انه "اذا قام شخص بارتكاب عمل يستوجب عقوبة الإعدام اذا ادى إلى تعطيل سبيل المواصلات والنقل، أو

أفضى إلى موت أنسان"، ونصت م/244 من قانون العقوبات القطري على أنه "كل من أغرق عمداً وسيلة من وسائل النقل البحري أو أتلفها على أي نحو فإذا ترتب على ذلك وفاة شخص كانت العقوبة الإعدام"، وذهب الاتجاه نفسه قانون الجزاء العماني الذي نصّ على أنه "ويقضي بالإعدام إذا أدى الفعل إلى هلاك نفس"⁽¹⁴⁰⁾، وأشار قانون العقوبات البحريني في م/285 على أن "إذا نشأ عن الفعل موت شخص عوقب الجاني بالإعدام أو السجن المؤبد"، وبين الفصل/588 من قانون العقوبات المغربي "إذا نتج عن الجرائم موت شخص أو أكثر فإنّ الجاني يعاقب بالإعدام".

أمّا فيما يتعلق بقانون العقوبات العراقي فأنه أشار إلى أنه "وتكون العقوبة الإعدام أو السجن المؤبد إذا أدى ذلك إلى كارثة أو موت أنسان"⁽¹⁴¹⁾ وأشارت ف/1 من قانون العقوبات العراقي إلى فرض عقوبة الإعدام على الجاني عند موت شخص كان موجوداً في مكان استعماله للمفرقعات عند اعتدائه على وسائل المواصلات.

ب- غرق سفينة أو سقوط طائرة :

أشار قانون العقوبات البحريني إلى موضوع الكوارث والاعتداء على المواصلات، حيث نصت م/282 من قانون العقوبات البحريني "يعاقب بالسجن المؤبد من أحدهما كارثة لسفينة أو طائرة أو أية وسيلة أخرى من وسائل النقل العام"، وبينت ف/2 من قانون العقوبات الأردني أنه "إذا نجم عن الفعل غرق سفينة أو سقوط مركبة هوائية، كانت عشر سنوات على الأقل"، وذهب الاتجاه نفسه قانون الجزاء العماني، حيث أشار إلى أنه (إذا نجم عن الاعتداء على وسائل المواصلات ضرر جسيم للإنسان أو لوسائل النقل يعاقب الفاعل بالسجن من ثلاثة سنوات إلى خمسة عشرة سنة)⁽¹⁴²⁾، ونص قانون العقوبات الفلسطيني إلى أنه "إذا نجم عن الفعل غرق سفينة أو سقوط مركبة هوائية كانت العقوبة عشر سنوات على الأقل"⁽¹⁴³⁾.

* تشديد عقوبة السرقة في وسائل النقل:

يمكن تعريف جريمة السرقة بأنها "نقل مال مملوك للغير في غير رضاه عمداً"، إنّ هذا التعريف أفضل من تعريف المشرع العراقي في قانون العقوبات البغدادي الملغى، حيث أشار إلى

انه "يعد سارقاً من أختلس منقولاً مملوكاً للغير بدون رضاه"⁽¹⁴⁴⁾، أمّا قانون العقوبات العراقي الحالي (النافذ) فأنه يعرف جريمة السرقة بأنها "اختلاس مال منقول مملوك لغير الحاجي عمداً"⁽¹⁴⁵⁾، لا نؤيد الاشارة إلى لفظة الاختلاس في جريمة السرقة لأن الاختلاس هو أسم جريمة من جرائم الموظفين⁽¹⁴⁶⁾. ونعتقد بأنه لا يمكن أن تقوم جريمة السرقة من المالك إلا في الأحوال التي يكون فيها المال محجوزاً أو قضائياً أو ادارياً أو تحت يد القضاء كما بين ذلك المشرع العراقي⁽¹⁴⁷⁾. ونرى أنه كان الأفضل للمشرع العراقي أن يشير إلى لفظة (بدون رضا المالك أو الحاجي) كما أشار إليه المشرع الأردني، حيث عرف السرقة هي "أخذ مال الغير المنقول بدون رضاه"⁽¹⁴⁸⁾.

بخصوص الحماية الجزائية المشددة لوسائل النقل في حالة ارتكاب جريمة السرقة فأنا يمكن أن نقول بأنّ المشرع العراقي لم يكن موفقاً في هذا الصدد لأنّه شدد العقوبة في حالتي وسائل النقل البرية أو المائية من دون وسائل النقل الجوية، وكان الأفضل أن يشير إلى تشديد عقوبة السرقة الواقعة في المطارات وفي داخل الطائرات، لأنّ م/441 من قانون العقوبات العراقي الحالي تنص على انه "يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت على السرقة التي تقع على شخص في الطريق العام خارج المدن والقصبات أو قطارات السكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل البرية أو المائية أو حال وجودها بعيداً عن العمran"، أمّا في قانون العقوبات البغدادي الملغي فكان ينص المشرع على انه "يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة لمدة لا تزيد على خمسة عشرة سنة على السرقة التي تقع على مسافر أو شخص سائر في الطريق أو الشارع العام"⁽¹⁴⁹⁾، لذا نجد أنّ المشرع المصري كان موفقاً عندما أشار إلى تشديد عقوبة السارق من وسائل النقل الثلاثة (البرية أو المائية أو الجوية)، حيث تنص ف/3 م/316 من قانون العقوبات المصري على انه "يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سبع سنوات ... أولأ: على السرقات التي ترتكب في احدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية)، مع العلم أنّ قانون العقوبات اللبناني كان يحصر تشديد العقوبة في حالة السرقة في سيارة أو أية مركبة ذات محرك، أي ان المشرع الجزائري اللبناني قد شدد العقوبة في وسائل النقل البرية فقط، ويتبين ذلك عند

رجوعنا إلى م/638 التي تنص على انه "يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنوات إلى خمسة عشرة سنة على السرقة في احدى الحالات التالية ... 4 - اذا وقعت السرقة على سيارة أو أية مركبة ذات محرك".

المطلب الثالث: مخالفات النقل (طرق المواصلات) :

Third requirement: Transportation Violations (Roads of Transportation)

أشار قانون العقوبات المصري في الكتاب الرابع منه على (المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية)، حيث تناولت المواد (376 وما بعدها) خمس جرائم خاصة بالطرق العمومية، أما قانون العقوبات اللبناني، فإنه يسمى المخالفات بـ(القياحات) في الباب الثاني عشر منه، إذ خصص الفصل الأول لحماية الطرق العامة والأماكن المأهولة، فيذكر بعض المخالفات الخاصة بتخريب الساحات والطرق العامة أو تعبيتها⁽¹⁵⁰⁾، وقد بين في م/751 - 2 "من سد الطريق العامة دون داع ولا أذن من السلطة بوضعه أو تركه عليها أي شيء يمنع حرية المرور وسلامته أو يضيقها"⁽¹⁵¹⁾، وهناك مخالفة أخرى في هذا القانون تتعلق بـ"من رمى أو وضع أقداراً أو شيء آخر على الطريق العام"⁽¹⁵²⁾، وأشار هذا القانون في م/752 - 1 إلى أنه "يستحق العقوبة ... أولأً: على أركاض حيوانات الجر و الحمل أو الركوب وغيرها من الماشية أو على أطلاعها...." ، أما المشرع العراقي، فقد قسم قانون العقوبات العراقي النافذ إلى أربعة كتب، خصص الكتاب الرابع للمخالفات، وذلك في المواد (م/487) وما بعدها⁽¹⁵³⁾.

ومن أجل دراسة مخالفات النقل في قانون العقوبات العراقي فلابد من الإشارة إلى (ثمانية جرائم)، سنتولى التطرق إليها بإيجاز الواحدة تلو الأخرى في ثانية فروع.

الفرع الأول: جريمة أعاقة المرور:

The first part: the crime of obstruction of traffic:

يمكننا تعريف جريمة أعاقة المرور بأنّها التضييق أو وضع مواد أو قاذورات تمنع السير السهل وال سريع للطريق..، ولو رجعنا إلى قانون العقوبات البغدادي الملغى نجد انه ينص "كل من القى أو وضع في طريق عمومي داخل المدن أو القرى قاذورات أو أوساخاً تضر الصحة العامة"⁽¹⁵⁴⁾، كما أشار قانون العقوبات المغربي على أنه "من وضع في ممر أو طريق عام شيئاً

يعوق مرور الناقلات أو استعمال أي وسيلة كانت لعرقلة سيرها⁽¹⁵⁵⁾، وأوضحت م/751 من ف/2 من قانون العقوبات اللبناني "من سدّ الطريق العام دون داعي ولا إذن من السلطة أو ترك عليها أي شيء يمنع حرية المرور وسلامته أو تضيقها"، وأشارت م/444 مكرر من قانون العقوبات الجزائري "يعاقب بغرامة كل من يعيق الطريق العام بأن يضع أو يترك فيها دون ضرورة مواد أو أشياء كيما كانت من شأنها أن تمنع أو تنقص من حرية المرور أو تجعل المرور غير مأمون..."⁽¹⁵⁶⁾.

الفرع الثاني: مزاحمة الطريق العام ف/2 م/187 :

The second part: crowding out the highway, q / 2 m /187:

يمكننا تعريف جريمة مزاحمة الطريق العام بأنها (عرقلة لوسائل النقل من قبل أفراد عن طريق وضع أشياء أو مواد أو أيقاف عربات تجعل السير في الطريق غير مأمون)، إذ ينص قانون العقوبات المصري انه "من زحم الطريق العام بلا ضرورة أو بلا إذن من جهة القضاء سواءً كان ذلك يحفر فيه حفراً أو بوضعه أو بتركه فيه مواد أو أشياء تجعل غير مأمون للمارين أو توجب مضايقتهم....."⁽¹⁵⁷⁾، وبين قانون العقوبات الأردني على انه "يعاقب 2- من زحم الطريق العام دون داع أو اذن من السلطة بوضعه أو تركه عليها أي شيء يمنع حرية المرور وسلامته أو يضيقها أو أعاق حرية المرور فيها بحفر حفرة فيها"⁽¹⁵⁸⁾، وأوضح قانون العقوبات البغدادي الملغى انه "كل من تسبب مزاحمة الطريق العام بتركه أو توقيفه منه عربة أياً كان نوعها سواءً كانت تجرها دابة أو بدونها أكثر من الوقت التي تستلزم تحميل أو تفريغ العربة أو صعود الركاب"⁽¹⁵⁹⁾.

الجريمة الثالثة: قطع معبر ف/3 م/487 :

بين قانون العقوبات الجزائري أنه "يعاقب بالحبس ... كل من يعيق الطريق العام كيما كانت من شأنها أن تمنع أو تنقص من حرية المرور أو تجعل المرور غير مأمون"⁽¹⁶⁰⁾، وبين من قانون العقوبات المصري على ان "من قطع جسر ترعة أو مسكن للعموم حق المرور عليه ولم يحظر مرور الناس بوضعه ممراً أو اتخاذه أي وسيلة أخرى"⁽¹⁶¹⁾، وأوجب المشرع العراقي على من يقطع معبر أو مجراه للمياه بمنع الجمهور من حق المرور وضع معبر آخر بدله، إذ ينص "من قطع

معبراً على ترعي أو مجرى مياه للجمهور حق المرور عليه ولم يضع معبراً أو وسيلة أخرى لعبورهم⁽¹⁶²⁾.

الجريمة الرابعة: جريمة إزعاج المارة ف/3 م/488.

يجب على كل فرد احترام ورعاية حق الغير في المرور في الطرق العامة، بحيث لا يشكل فعله إزعاجاً لآخرين، وهناك أمثلة كثيرة على إزعاج الآخرين، حيث أشار قانون العقوبات العراقي إلى انموذج لإزعاج الآخرين عن طريق "من غسل في طريق عام سيارة او عربة او حيوانا وترتب على ذلك زحام في الطريق العام او ازعاج للمارة فيه"⁽¹⁶³⁾، ومن صور إزعاج الآخرين ما أشارت إليه ف/2 م/488 من قانون العقوبات العراقي، التي ينص "من دعا في الطريق العام لترويج بضاعته بلفاظ او اصوات مزعجة"، وقد بين قانون العقوبات الأردني "يعاقب بالغرامة من أحدث بلا داع ضوضاء أو لفطاً على صورة تسليب راحة الأهلين ...".⁽¹⁶⁴⁾

الجريمة الخامسة: نزع علامات المرور م/489.

تقوم الدولة بوضع إشارات دالة تسهل عملية السير السريع في الطريق العام، فتغير العلامات أو نزعها يشكل خطراً على سلامة مستخدمي الطريق العام، ويمكن أن يشكل ذلك مخالفة في تعريب الطريق العامة وينع سلامة المرور أو أحاديث بعض الحوادث المرورية بسبب ذلك، ولو رجعنا إلى قانون العقوبات العراقي نجد انه ينص "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر او بغرامة لا تزيد على عشرين دينارا من نزع عاملة او اكثر من علامات المرور الموضوعة في الطرق العامة او على البنية او العلامات الموضوعة لتعيين المسافات او الرشاد إلى المدن او الطرق او غيرها من الحالات العامة او شوهها او غير محل اتجاهها".⁽¹⁶⁵⁾

الجريمة السادسة: ركوب الحيوانات داخل الطرق العامة ف/1 م/493.

تقوم الدولة بتعبيد أو تبليط الطرق العامة من أجل سير المارة (أفراد أو مركبات)، فلا يجوز استخدام الحيوانات في مسيرها في الطرق العامة، لأن ذلك يؤدي إلى ازدحام في الطريق العام والمضايقة، كما يمكن أن تؤدي فضلات الحيوانات ومبرزاتها إلى توسيع الطرق العامة، إذ ينص قانون العقوبات العراقي "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على عشرة ايام او بغرامة لا تزيد

على عشرة دنانير: أولاً: من امتنى حيواناً أو قاده أو قاد واسطة نقل أو حمل أو جر في الطريق أو الساحات العامة بدون حيطة أو مبالغة بأرواح الناس أو راحتهم"⁽¹⁶⁶⁾.

الجريمة السابعة: أركاض الحيوانات في الطرق العامة ف/6 م/495 :

تجري عمليه أركاض الخيول في ملاعيب خاصة بها، ويتم ذلك في مباراة سباق الخيل، ولكن لغير هذه الأحوال يؤدي الأركاض إلى مزاحمة الطريق وإزعاج المارة، فقد أشار قانون العقوبات اللبناني إلى أن "يعاقب بالحبس: أولاً: على أركاض حيوانات الجر أو الحمل والركوب وغيرها في الطريق العام"⁽¹⁶⁷⁾، وبين قانون العقوبات المصري ضمن المخالفات المتعلقة بالطرق العامة أنه "... من ركض جهات مسكونة خيلاً"⁽¹⁶⁸⁾، وأشار قانون العقوبات الأردني "يعاقب بالغرامة على اركاض حيوانات الجر والحمل والركوب وغيرها من الماشية أو على أطلاقها...".⁽¹⁶⁹⁾

الجريمة الثامنة: جريمة أعاقة الملاحة النهرية ف/4 م/500 :

نص قانون العقوبات المصري على أن "من رمي في النيل أو مجاري المياه أشياء يمكن أن تعوق الملاحة"⁽¹⁷⁰⁾، كما بين قانون العقوبات البغدادي على أنه "كل من القى في نهر أو ترعى أو مجرى مياه جثة حيوانٍ أو مواد أخرى مضرة بالصحة يعاقب بغرامة"⁽¹⁷¹⁾، وبين قانون العقوبات العراقي على "يعاقب بالحبس رابعاً - من رمى في النهار او الترع او مجاري المياه الأخرى ادوات او اشياء أخرى يمكن ان تعوق الملاحة او تزحم مجاري تلك المياه".⁽¹⁷²⁾.

المطلب الرابع: الاعذار المغفية في الجريمة:

Fourth requirement: Exempted excuses in the crime:

الاعذار في قانون العقوبات على نوعين: الاعذار المخففة والاعذار المغفية، والقاعدة في قانون العقوبات لا عن الاحوال التي ينص عليها القانون، وقد أشار القانون المغربي إلى العذر المغفي في جرائم النقل، حيث بين الفصل 589 انه "يتمتع بعدر معفي من العقاب أحد الجناة اذا اخطر بها السلطات الادارية أو القضائية، وكشف عن شخصية الجناة الآخرين، وكان ذلك قبل قيام الجريمة، وقبل اي متابعة"، وكذلك اذا مكن القبض على بقية الجناة، ولو كان ذلك بعد ابتداء المتابعة، علماً بأنّ المشرع العراقي لم يشير إلى هذه الحالة فيما يتعلق بجرائم

النقل، وقد أحسن صنعاً عندما نصّ في القسم العام من قانون العقوبات على هذه الحالة، لذا أنّ الاخبار يشمل جميع الجرائم ولا يقتصر على جرائم النقل⁽¹⁷³⁾.

المطلب الخامس: عقوبة المصادرة:

Fifth requirement: the penalty of confiscation:

تعني وجوب نقل كل أو بعض أموال المجرم إلى الدولة بدون مقابل بعد صدور أمر من السلطة المختصة، وقد بين قانون العقوبات البغدادي الملغي انه "يجوز للحاكم اذا حكم بعقوبة جنائية او جنحة ان يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة، وكذلك الأسلحة والآلات المضبوطة التي استعملت او التي من شأنها أن تستعمل فيها، أما الأشياء التي يعد صنعها أو استعملاها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته فيجب الحكم بمصادرتها في جميع الأحوال، ولو لم تكن تلك الأشياء ملكاً للمجرم ولم يصدر حكم بالإدانة"⁽¹⁷⁴⁾.

فيما يختص بجرائم النقل أوضح قانون الجرائم والعقوبات اليمني انه "يعاقب بالإعدام كل من خرب أو اتلف أو عيّب أو عطل الباخر أو طرق المواصلات أو وسائل النقل....، وبيّنت ف/3 من هذه المادة انه "ويجوز الحكم بمصادرة كل أو بعض أمواله"⁽¹⁷⁵⁾.

لا نؤيد مبدأ المصادرة العامة بالنسبة لكل الجرائم أيًّا كان نوعها، حيث أنّ المصادرة تعتبر عقوبة غير مباشرة لجميع أفراد اسرة المجرم، والمبدأ العام الذي يحكم العقاب هو (شخصية الجريمة والعقوبة)، وعليه لا يجوز مصادرة أموال المتهم لأنّ ذلك يؤدي إلى حرمان آخرين في هذه الحالة، ولكننا مع المصادرة العينية الخاصة بكل جريمة، وثال ذلك عندما ترتكب جريمة القتل بسلاح ناري، فإنه يجب على المحكمة أن تصدر قراراً بصادرة السلام المستخدم، ايًّا كان مالكه، وعند رجوعنا إلى م/101 من قانون العقوبات العراقي النافذ نجدها ينص على انه "فيما عدا الأحوال التي يوجب القانون فيها الحكم بالصادرة يجوز للمحكمة عند الحكم بالإدانة في جنائية او جنحة ان تحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة او التي استعملت في ارتكابها او التي كانت معدة لاستعمالها فيها. وهذا كله بدون اخلال بحقوق الغير الحسني النية. ويجب على المحكمة في جميع الأحوال أن تأمر بمصادرة الأشياء المضبوطة التي جعلت اجرا لارتكاب الجريمة".

الخاتمة

Conclusion

بعد ان انتهينا من أعداد بحثنا عن جرائم النقل في القانون العراقي، لابدّ من الإشارة إلى بعض المسائل، وهي:

1. تاريجياً كان قانون العقوبات البغدادي يجمع عند أشارته إلى جرائم النقل بين جرائم الاتصالات والجرائم الخاصة بطرق المواصلات، وذلك في الباب الثامن منه⁽¹⁷⁶⁾، أمّا قانون العقوبات العراقي الحالي فقد تضخم كلاً من جرائم المواصلات وجرائم الاتصالات في فصلين مختلفين، حيث خصص الفصل الثالث لجرائم الاعتداء على وسائل النقل ووسائل المواصلات العامة⁽¹⁷⁷⁾، أمّا جرائم الاعتداء على وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية فقد بينها في الفصل الثامن⁽¹⁷⁸⁾. نؤيد مسلك قانون العقوبات العراقي النافذ لأنّه من الأفضل أن يكون هناك فصلاً بين هاتين الجرمتين (جرائم الاتصالات والمواصلات)، لأنّه من موضع الحماية الجزائية في هاتين الجرمتين مختلفتان وأنّ كانتا تحملان على سهولة الاتصال بالآخرين، ولابدّ من الإشارة هنا أن استخدام وسائل المواصلات أحدث تاريجياً من وسائل النقل المختلفة.

2. بالنسبة لتسمية جرائم النقل والمواصلات، فأنتا نرى بأنّه كان من الأفضل أن يشير المشرع العراقي إلى جرائم النقل فقط، لأنّها تشمل كلاً من المواصلات والطرق العامة، لأنّ محور جرائم النقل تدور حول أمرتين:- الأمر الأول: وسائل النقل التي هي المركبات والدراجات البرية والبواخر والطائرات، أمّا المحور الثاني فهو طرق المواصلات المتمثل بأعداد سبل سير وسائل النقل، لذا كان من الأفضل برأينا أن يشير المشرع العراقي إلى جرائم الاعتداء على سلامة النقل فقط دون الإشارة إلى وسائل المواصلات العامة (م/354)، كذلك لم يكن المشرع العراقي موفقاً عند تحديده لوسائل المواصلات العامة، لأنّ وسائل المواصلات قد تشمل المواصلات الخاصة، لذا فالنقل على نوعين: (نقل عام ونقل خاص) حسب ما أشار إليه المواد (358، 359) من قانون العقوبات العراقي النافذ، والقاعدة المعروفة في

القانون بشكل عام أن المطلق يجري على أطلاقه، ومن الأفضل بيان وسائل النقل دون تحديدها بالعامة أو الخاصة.

3. أصبح الانتقال ضرورة حياتية ملحة بالنسبة للإنسان لأهداف عدة منها: العلاج أو الدراسة أو التجارة.... الخ، لذا تشير المواثيق الدولية إلى حق الانتقال، وكذلك بيّنت بعض الدساتير الوطنية أحکام هذا الحق، بالنسبة للدستور العراقي النافذ لسنة 2005 فقد بيّن أن الانتقال حق لكل مواطن، ولكنه لم يشر إلى حالات منعه، ونعتقد أن الدستور الجزائري كان الأفضل منه، لأنّه أشار صراحةً في م/55 إلى أنه "لا يجوز منع أي مواطن من الانتقال والسفر الا بقرار قضائي لفترة محددة"، لذا نعتقد بأنه كان من الأفضل أن يشير الدستور العراقي إلى قيود منع السفر كما فعل ذلك الدستور الجزائري.

4. إن علة التجريم في النقل يهدف المشرع من وراء تجريم أي فعل تحقيق مصلحة خاصة، وعليه هناك مصلحة جنائية في جرائم النقل تكمن في الأمور الثلاثة التالية:-
أولاً: حماية وسائل النقل ومنع الاعتداء عليها.

ثانياً: الحفاظة على سلامة المتواجدين داخل وسائل النقل والعمل على منع قتلهم أو أصابتهم بأى أذى جسدي.

ثالثاً: ضمان سلامة طرق النقل والمحافظة على الإشارات والعلامات التي تسهل السير الآمن فيها.

5. عند البحث في جرائم النقل يجب أن يراعي مصلحة صاحب وسائل النقل، كما فعل ذلك المشرع العراقي عند أشارته إلى حالة الاستفادة والانتفاع من خدمات وسائل النقل مع المنتقل عند عدم أمكانية دفع الأجرة كحالة من حالات جريمة السرقة في م/449 وفرض عقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لكل من "أستأجر سيارة معدة للإيجار مع علمه أنه يستحيل عليه دفع الثمن، أو فر دون الوفاء بذلك"، ونعتقد أن العقوبة المنصوص عليها حالياً غير كافية، ونطالب بتشديدها إلى الحبس بين ثلاثة إلى أربع سنوات، وكذلك بالنسبة للمشرع المصري، حيث أشارت ف/أولاً م/170 مكررة أنه "كل

من ركب فر عربات السكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام، أمنت عن دفع الأجرة أو ركب في درجة أعلى من درجة التذكرة التي يحملها، وامتنع عن دفع الفرق فإنه يعاقب بالحبس والغرامة".

6. فيما يتعلق بتشديد عقوبة السارق في أحدى وسائل النقل، كما كان المشرع المصري موقفاً عندما أشار إلى التشديد في آية وسيلة كانت (البرية أو البحرية أو الجوية)، أما المشرع العراقي فقد حصر التشديد في وسائل النقل البرية أو المائية، عندما تكون بعيداً عن العمران م/441 من قانون العقوبات العراقي النافذ.

أخيراً نرجو أن تكون قد وفقنا في أعداد هذا البحث، والله ولي التوفيق.

الهوا مش

Endnotes

- (1) الآية 15 سورة الملك.

(2) اسر عطيوي الزبيدي، تدريسي في كلية القانون جامعة الكربلاء، مقال منشور على الموقع الالكتروني الآتي: تاريخ زمان الزيارة 29-2-2020 الساعة الرابعة عصرًا <http://fcdrs.com/mag/issue-4-9.html>

(3) م/44 من الدستور العراقي النافذ.

(4) حيث نصت المادة/31 من الدستور الكويتي على أنه (لا يجوز القبض على إنسان أو جسمه أو تفتيشه أو تحديد أقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل الا وفق أحكام القانون، ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة).

(5) م/55 من الدستور الجزائري.

(6) آية 15 من سورة الملك.

(7) عبود علوان منصور، جريمة السرقة في وسائل النقل، بحث منشور على الموقع الالكتروني الآتي: وسائل النقل الحديثة، مقال منشور على الموقع الالكتروني الآتي: <https://almerja.com/reading> زمان و تاريخ الزيارة 2-1-2020 الساعة الثالثة عصرًا

(8) وسائل النقل الحديثة، مقال منشور على الموقع الالكتروني الآتي: <https://mawdoo3.com> زمان و تاريخ الزيارة 2-2-20120 الساعة 4:30 بعد الظهر

(9) وسائل النقل الحديثة، مقال منشور على الموقع الالكتروني الآتي: <https://mawdoo3.com> زمان و تاريخ الزيارة 2-2-20120 الساعة 4:30 بعد الظهر

(10) م/44 أولاً وثانياً من الدستور العراقي لسنة 2005.

(11) الآية 19 و الآية 20 من سورة نوح.

(12) الآية 15 من سورة الملك.

(13) م/43 فق 2 من قانون العقوبات العراقي النافذ.

(14) م/45 من قانون العقوبات العراقي النافذ.

(15) م/43 و م/44 من قانون العقوبات العراقي النافذ.

(16) م/142 من قانون المراقبات المدنية العراقي.

(17) ينص القرار (الدى التصديق والمداولة وجد أن الطعن التمييزي واقع ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب التي استند إليها لأن القرار المتخد

من المميز بصفته منفذ عدل لتحصيل الديون الحكومية بمنع المدعى من السفر مخالف لأحكام القانون حيث أن قرار منع السفر يجب أن يصدر من جهة قضائية مختصة قانوناً بإصداره وهو ما قضى به الحكم المميز لذا قرر تصديقه ورد الطعن التمييزي وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في 28 جمادي الأولى 1429 هـ الموافق 2008/6/2 م. ينظر الموقع الإلكتروني الآتي:

الرابط: <https://www.hjc.iq/qview.735> زمان و تاريخ الزيارة 12-11-2019 الساعة: السادسة بعد

الظهر

(18) معجم الوسيط هو معجم عربي من إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الخامسة عام 2011، حرف الحاء.

(19) د. محمد الجبور، الجرائم الواقعة على الأشخاص في قانون العقوبات الأردني، ط1، عمان، 2000، ص348.

(20) لو رجعنا إلى القانون المدني العراقي نجد أنّ المشرع يشير إلى أحكام الحجر في المواد م/270-م/279.

(21) م/121 و م/122 من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي.

(22) سارة فاضل عباس، حرية السفر في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة النهرین، بغداد، ص20.

(23) م/421 من قانون العقوبات العراقي النافذ.

(24) ينظر المادة 105 من قانون العقوبات العراقي التي تنص على أنه "يوضح الحكم عليه بالاحتجاز في مأوى علاجي في مستشفى أو مصح للأمراض العقلية حسب الأحوال التي ينص عليها القانون مدة لاتقل عن 6 أشهر وذلك لرعايته والعنابة به، وبعد انتهاء مدة 6 أشهر للمحكمة بعدأخذ رأي الجهات الطبية أما أخلاء سبيله أو تسليمه لأحد أقاربه وذلك لرعايته بموجب الشروط التي تحددها المحكمة حسب مقتضيات حالته الصحية".

(25) ف/1 و ف/2 م/107 من قانون العقوبات العراقي.

(26) م/108 من قانون العقوبات العراقي.

(27) م/30 من قانون التنفيذ العراقي التي تنص " اذا اثبت الدائن احتمال فرار المدين وطلب اخذ كفالة بالدين فللمنفذ العدل اذا افتتن بصحة الادعاء ان يقرر الزام المدين بتقديم كفالة بالدين، فاذا رفض المدين تقديم الكفالة، فعلى المنفذ العدل ان يقرر منع سفره ".

(28) م/108 من قانون العقوبات العراقي.

(29) م/30 من قانون التنفيذ العراقي.

(30) أن "المحكمة الاتحادية العليا سنة 2014 نظرت في دستورية المادة (2) من قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (169) لسنة 1997"، مبيناً ان هذه المادة أعطت الحق للمحافظين ووزير الداخلية باحتجاز الأشخاص، وقررت الغاء المادة الثانية من قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (169) لسنة 1997 المتضمن منح المحافظين ووزير الداخلية صلاحية احتجاز الأشخاص وعدته مخالفًا للدستور، ينظر الموقع الإلكتروني الآتي:

<https://www.alsumaria.tv/news> زمان وتاريخ الزيارة 8-7-2019 الساعة التاسعة قبل الظهر

(31) حسن صادق الموصوفي، الموصوفي في القانون الجنائي، الجزء الثاني، منشأة المعارف، القاهرة، د.س، ص 506.

(32) أن "المحكمة الاتحادية العليا سنة 2014 نظرت في دستورية المادة (2) من قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (169) لسنة 1997"، مبيناً ان هذه المادة أعطت الحق للمحافظين ووزير الداخلية باحتجاز الأشخاص، وقررت الغاء المادة الثانية من قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (169) لسنة 1997 المتضمن منح المحافظين ووزير الداخلية صلاحية احتجاز الأشخاص وعدته مخالفًا للدستور، ينظر الموقع الإلكتروني الآتي:

<https://www.alsumaria.tv/news> زمان وتاريخ الزيارة 8-7-2019 الساعة التاسعة قبل الظهر

(33) حازم أحمد حسن متولي، الحماية الجنائية لوسائل المواصلات من التعريض للخطر، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2009، ص 78.

(34) م / 357 من قانون العقوبات العراقي.

(35) م/ 441 من قانون العقوبات العراقي.

(36) م/ 354 من قانون العقوبات العراقي. ونعتقد أنّ المشرع العراقي لم يكن موفقاً في هذا النص، لأنّ الحماية يجب أن لا يقتصر على جرائم السرقة (جرائم المال) بل تشمل جرائم الواقع على حياة الإنسان أو سلامته جسده أيضاً.

(37) م / 28 من قانون العقوبات العراقي.

(38) ف/1 م/287 من قانون العقوبات العراقي.

(39) ف/2 م/287 من قانون العقوبات العراقي.

(40) م/301 من قانون العقوبات الليبي.

(41) م/87 من قانون العقوبات الجزائري.

(42) م/136 من قانون العقوبات الفلسطيني.

- (43) ف/1 م/332 من قانون العقوبات السوري.
- (44) م/105 من قانون العقوبات القطري.
- (45) م/72 من قانون العقوبات السوداني.
- (46) م/129 من قانون العقوبات البحريني.
- (47) أوقف العمل بهذه المواد في أقليم كوردستان، واستبدلت بالنص أعلاه بموجب المادة الأولى من قانون رقم 21 لسنة 2003م، الصادر من المجلس الوطني لكوردستان – العراق.
- (48) م/376- م/384 من قانون العقوبات الفلسطيني.
- (49) م/105 من قانون العقوبات القطري.
- (50) م/72 من قانون العقوبات السوداني.
- (51) م/72 من قانون العقوبات السوداني.
- (52) م/246 من قانون العقوبات القطري.
- (53) م/246 من قانون العقوبات القطري.
- (54) د. حسن علي خلف و سلطان عبدالقادر الشاوي، المباديء العامة في قانون العقوبات، مكتبة السنهوري، بغداد، ص 148 و ص 151.
- (55) الفقرة الأولى من المادة/33 من قانون العقوبات العراقي.
- (56) م/287 من قانون العقوبات البحريني.
- (57) ف/4 من م/148 من قانون العقوبات الاردني.
- (58) م/585 من قانون العقوبات المغربي.
- (59) م/248 من قانون العقوبات العراقي.
- (60) م/357 من قانون العقوبات العراقي.
- (61) م/301 من قانون العقوبات الليبي.
- (62) م/356 من قانون العقوبات العراقي.
- (63) ينظر أيضاً م/35 من قانون العقوبات العراقي.
- (64) م/426 من قانون العقوبات الفلسطيني.
- (65) م/249 من قانون العقوبات القطري.
- (66) م/288 من قانون العقوبات اليمني.
- (67) م/87 مكرر من قانون العقوبات الجزائري.

- (68) م/72 من قانون العقوبات السوداني.
- (69) د. جمال الحيدري، الوافي في قانون العقوبات/القسم الخاص، مكتبة السنهروري، بغداد، ص 416.
- (70) ستيف باركر، وسائل النقل في المستقبل عبر البر، مكتبة ملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، ص 4.
- (71) م/301 و م/309 من قانون التجارة العراقي.
- (72) أحمد شوقي عمر أبو خطوة، جرائم التعريض للخطر العام، دار النهضة العربية، ١، ١٩٩٩، ص ١٨.
senior editor waldo e.nelson, textbook of pediatrics, library of (73)
congress cataloging –in – publication data, 15 th edition, 1996,
chaptar 78, part xi, p1
- (73) م/301 من قانون العقوبات الليبي.
- (74) م/1 من أمر سلطة الاتلاف رقم 31 لسنة 2003.
- (75) جبار عبد جبيل، مراحل تطور النقل، مقال منشور على الموقع الالكتروني الآتي:
زمان وتاريخ الزيارة 2019-3-5 .<http://www.uobabylon.edu> الساعة 10 قبل الظهر
- (76) اية 60 من سورة الانفال.
- (77) اية/71 من سورة الكهف، إذ قال تعالى (فَانطَّلَقَا حَتَّىٰ إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ حَرَقَهَا ۖ قَالَ أَخْرُقْهَا لِتُعْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا).
- (78) علاء الدين قاسم أحمد، التعويض عن الاضرار الناشئة عن النقل الجوي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون/ جامعة الـ بـ يـ بـ ، اـ رـ دـ نـ ، 2005، ص 73.
- (79) م/13 قانون العقوبات العراقي.
- (80) ف/1 م/332 من قانون العقوبات السوري.
- (81) يلاحظ ان قانون العقوبات السوري واللبناني متطابقة، وهناك اختلاف فقط في رقم المادة أو النص القانوني، ينظر م/342 قانون العقوبات اللبناني.
- (82) د. محمد زكي أبو عامر، قانون العقوبات-القسم العام، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2012، ص 86.
- (83) م/301 من قانون العقوبات الليبي.
- (84) م/346 من قانون العقوبات القطري.
- (85) ينظر م/87 مكرر من قانون العقوبات الجزائري.
- (86) م/167 من قانون العقوبات المصري.
- (87)

- (88) م/282 من قانون العقوبات البحريني.
- (89) م/248 من قانون العقوبات القطري.
- (90) عرفت الفقرة الأولى من المادة/19 من قانون العقوبات العراقي المواطن بأنه (هو أحد رعايا جمهورية العراق ويعتبر في حكم المواطن من لا جنسية له إذا كان مقينا في الجمهورية).
- (91) م/276 من قانون العقوبات اللبناني.
- (92) م/179 من قانون العقوبات الليبي.
- (93) م/134 من قانون العقوبات الفلسطيني.
- (94) م/102 من قانون العقوبات القطري.
- (95) م/126 من قانون الجرائم والعقوبات اليمني.
- (96) م/144 من قانون الجزاء العماني.
- (97) م/102 من قانون العقوبات القطري.
- (98) آية رقم 71 من سورة يونس.
- (99) آية رقم 15 من سورة العنكبوت.
- (100) آية رقم 1 من سورة الأسراء.
- (101) آية رقم 391 من سورة النمل.
- (102) آية رقم 12 من سورة الزخرف.
- (103) آية رقم 41 من سورة يس.
- (104) الآيات رقم 71 و 72 من سورة يس.
- (105) آية رقم 79 من سورة غافر.
- (106) آية رقم 80 من سورة غافر.
- (107) آية رقم 5 من سورة النحل.
- (108) آية رقم 7 من سورة لعنل.
- (109) آية رقم 14 سورة النحل.
- (110) قد ينجم عن الجريمة بعض الأضرار التي تصيب الغير، والأصل أن المحكمة الجزائية لاتحكم بهذه الأضرار إذا ترتب عليها تأخير حسم الدعوى الجنائية، ولكن القانون أعطى للمتضرر من الجريمة الطلب من المحكمة الجزائية عدم النظر والحكم لأنه يرغب في تقدير الأضرار من قبل المحكمة المدنية، كما هي في حالة القتل، وتسمى هذه الحالة (خيار الدعويين المدنية والجنائية)، ولكن من القضايا التي تخصل الاعتداء

على وسائل النقل، أوجب القانون على المحكمة الحكم على الجاني بدفع قيمة الشيء الذي خربه أو هدمه أو أتلفه أو أضرّ به بموجب ف/5 من م/197 من قانون العقوبات العراقي، ولابد من الأشارة هنا إلى أنّ الحكم بالتعويض لا يقتصر على جرائم النقل، بل يشمل حالة أخرى في جرائم الأغتصاب، حيث أوضحت ف/4 م/393 " .. إذا كانت الجني عليها بكرًا فعلى المحكمة ان تحكم لها بتعويض مناسب ...".

(111) ينظر م/23 من قانون العقوبات العراقي، وينظر أيضًا د. جمال ابراهيم الحيدري، الوافي في شرح أحكام القسم العام من قانون العقوبات، مكتبة السنهروري، بغداد، ص1056.

(112) م/181 من قانون العقوبات البغدادي.

(113) م/421 من قانون العقوبات الفلسطيني.

(114) م/422 من قانون العقوبات الفلسطيني.

(15) م/246 من قانون العقوبات القطري.

(116) م/72 من قانون العقوبات السوداني.

(117) الفصل 37 من قانون العقوبات التونسي.

(118) م/275 من قانون الجزاء العماني.

(119) م/284 من قانون العقوبات البحريني.

(120) م/382 من قانون العقوبات الاردني.

(121) م/288 من قانون العقوبات البحريني.

(122) م/249 من قانون العقوبات القطري.

(123) م/356 من قانون العقوبات العراقي.

(124) د. عباس الحسني، شرح قانون العقوبات الجديد، مكتبة السنهروري، بغداد، د.س، ص14.

(125) م/248 من قانون العقوبات القطري.

(126) م/246 من القانون نفسه.

(127) م/286 من قانون العقوبات البحريني.

(128) ينظر م/135 من قانون العقوبات العراقي التي تبيّن ان هناك أربع أنواع من الظروف المشددة العامة والتي هي (مع عدم الإخلال بالاحوال الخاصة التي ينص فيها القانون على تشديد العقوبة، يعتبر من الظروف المشددة ما يلي:

1 - ارتكاب الجريمة بباعث دينه.

2 - ارتكاب الجريمة بانتهاز فرصة ضعف ادارك المجنى عليه او عجزه عن المقاومة او في ظروف لا تمكن الغير من الدفاع عنه.

3 - استعمال طرق وحشية لارتكاب الجريمة او التمثيل بالمجني عليه).

4 - استغلال الجاني في ارتكاب الجريمة صفتة كموظف او اساءته استعمال سلطته او نفوذه المستمددين من وظيفته.

(129) ينظر م/135 من قانون العقوبات العراقي التي تبين ان هناك أربع أنواع من الظروف المشددة العامة والتي هي (مع عدم الإخلال بالاحوال الخاصة التي ينص فيها القانون على تشديد العقوبة، يعتبر من الظروف المشددة ما يلي :

1 - ارتكاب الجريمة بباعت دينه.

2 - ارتكاب الجريمة بانتهاز فرصة ضعف ادارك المجنى عليه او عجزه عن المقاومة او في ظروف لا تمكن الغير من الدفاع عنه.

3 - استعمال طرق وحشية لارتكاب الجريمة او التمثيل بالمجني عليه).

4 - استغلال الجاني في ارتكاب الجريمة صفتة كموظف او اساءة استعمال سلطته او نفوذه المستمددين من وظيفته.

(130) د. فخري عبدالرزاق صلبي الحديثي، شرح قانون العقوبات/القسم العام، المكتبة القانونية، بغداد، ص462، وينظر د. علي جبار شلشل، المبديء العامة في قانون العقوبات، ط2، مطب زاكى للطباعة، بغداد، 2010، ص229.

(131) ف/2 م/189 من قانون العقوبات العراقي.

(132) الفصل/585 من قانون العقوبات المغربي.

(133) ف/أ/103 من قانون العقوبات المصري.

(134) م/445 من قانون العقوبات العراقي.

(135) ف/2 م/197 من قانون العقوبات العراقي.

(136) وينظر أيضا م/129 من قانون العقوبات البحريني.

(137) ف/7 م/444 من قانون العقوبات العراقي.

(138) م/445 من قانون العقوبات العراقي.

(139) ف/4 م/148 من قانون العقوبات الفلسطيني.

(140) م/132 من قانون الجزاء العماني.

- (141) حيث نصت م/354 من قانون العقوبات العراقي إلى أنه (يعاقب من عرّض عمداً للخطر بأي طريقة كانت سلامة الملاحة الجوية أو المائية أو سلامة قطار أو أية وسيلة من وسائل النقل العام، حيث تكون الإعدام أو السجن المؤبد أذا أدى ذلك إلى موت أنسان).
- (142) م/276 من قانون الجزاء العماني.
- (143) ف/أ/م/423 من قانون العقوبات الفلسطيني.
- (144) م/258 من قانون العقوبات البغدادي الملغى.
- (145) م/439 من قانون العقوبات العراقي.
- (146) م/315 من قانون العقوبات العراقي.
- (147) حيث نصت م/439 ".... و يعد في حكم السرقة اختلال المنشئ المحفوظ عليه قضائيا او اداريا او من جهة مختصة اخرى والمال الموضوع تحت يد القضاء بأي وجه ولو كان الاختلاس قد وقع من مالك المال وكذلك اختلاس مال منقول بحق انتفاع او بتأمين عيني او بحق حبس او متعلق به حق الغير ولو كان ذلك حاصلا من مالكه".
- (148) م/399 من قانون العقوبات الاردني.
- (149) م/260 من قانون العقوبات البغدادي الملغى.
- (150) م/750 من قانون العقوبات اللبناني.
- (151) ف/2/م/752 من القانون السابق.
- (152) ف/5/م/751 من القانون السابق.
- (153) سمي المشروع العراقي الكتاب الأول بالمبادئ العامة (م/1- م/155)، اما الكتاب الثاني، فقد سمّاه (الجرائم المضرة بالمصلحة العامة) وذلك في المواد (404-156)، وخصص الكتاب الثالث لجرائم الواقعية على الأشخاص وذلك في المواد (م/405 – 487).
- (154) ف/3/م/328 من قانون العقوبات البغدادي الملغى.
- (155) الفصل/ 591 قانون العقوبات المغربي.
- (156) م/444 مكرر من قانون العقوبات الجزائري.
- (157) ف/1/م/376 من قانون العقوبات المصري
- (158) ف/2/م/430 من قانون العقوبات الأردني
- (159) ف/أ/م/325 من قانون العقوبات البغدادي الملغى.
- (160) م/444 مكرر من قانون العقوبات الجزائري.

- (161) م/376 – خامساً من قانون العقوبات المصري.
- (162) ف/3 من المادة 387 من قانون العقوبات العراقي.
- (163) ف/3 م/488 من قانون العقوبات العراقي.
- (164) ف/1 م/46 من قانون العقوبات الأردني.
- (165) م/489 من قانون العقوبات العراقي.
- (166) م/489 من قانون العقوبات العراقي.
- (167) م/752 من قانون العقوبات اللبناني.
- (168) ف/3 م/477 من قانون العقوبات المصري.
- (169) ف/1 -أ م/461 من قانون العقوبات الأردني.
- (170) ف/3 – خامساً من م/377 قانون العقوبات المصري
- (171) ف/3 م/328 من قانون العقوبات البغدادي.
- (172) ف/4 م/500 من قانون العقوبات العراقي.
- (173) بيّنت م/59 من قانون العقوبات العراقي إلى (يعفى من العقوبات المقررة في المواد 56 و 57 و 58 كل من بادر بأخبار السلطات العامة بوجود اتفاق جنائي وعن المشتركين فيه قبل وقوع أية جريمة من الجرائم المتفق على ارتكابها وقبل قيام تلك السلطات بالبحث والاستقصاء عن أولئك الجناة. أما إذا حصل الأخبار بعد قيام تلك السلطات بذلك فلا يعفى من العقاب إلا إذا كان الأخبار قد سهل القبض على أولئك الجناة).
- (174) م/30 من قانون العقوبات البغدادي الملغى.
- (175) م/126 من قانون العقوبات اليمني.
- (176) ينظر المواد 179 وما بعدها من قانون العقوبات البغدادي الملغى، حيث سمى المشرع البغدادي الباب الثامن عشر (الجرائم المتعلقة بالبرق والتلفون وطرق المواصلات).
- (177) ينظر المواد 354 وما بعدها من قانون العقوبات العراقي.
- (178) ينظر المواد 361 ما بعدها من قانون العقوبات العراقي.

المصادر*References*

- القرآن الكريم.
- أولاً: الكتب:
- أ. باللغة العربية:
- I. أحمد شوقي عمر أبو خطوة، جرائم التعريض للخطر العام، دار النهضة العربية، ١999.
 - II. جمال ابراهيم الحيدري، الوافي في شرح أحكام القسم العام من قانون العقوبات، مكتبة السنهروري، بغداد، 2012.
 - III. د. جمال الحيدري، الوافي في قانون العقوبات/القسم الخاص، مكتبة السنهروري، 2012، بغداد.
 - IV. حسن صادق المرصفاوي، المرصفاوي في القانون الجنائي، الجزء الثاني، منشأة المعارف، القاهرة، د.س.
 - V. د. حسن علي خلف و سلطان عبدالقادر الشاوي، المباديء العامة في قانون العقوبات، مكتبة السنهروري، بغداد.
 - VI. ستيف باركر، وسائل النقل في المستقبل عبر البر، مكتبة ملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية
 - VII. د. عباس الحسني، شرح قانون العقوبات الجديد، مكتبة السنهروري، بغداد، د.س.
 - VIII. د. علي جبار شلشل، المباديء العامة في قانون العقوبات، ط2، مطب زاكى للطباعة، بغداد، 2010.
 - IX. د. فخرى عبدالرزاق صلبي الحديسي، شرح قانون العقوبات/القسم العام، المكتبة القانونية، بغداد.
 - X. د. محمد الجبور، الجرائم الواقعة على الأشخاص في قانون العقوبات الأردني، ط1، عمان، 2000.

XI. د. محمد زكي أبو عامر، قانون العقوبات-القسم العام، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2012

XII. معجم الوسيط هو معجم اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الخامسة عام 2011، حرف الحاء.

ب. الكتب باللغة الانكليزية:

I. senior editor waldo e.nelson, textbook of pediatrics, library of congress cataloging –in – publication data, 15 th edition, 1996, chaptar 78, part xi.

ثانياً : الرسائل والاطارين:

I. حازم أحمد حسن متولي، الحماية الجنائية لوسائل المواصلات من التعريض للخطر، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2009.

II. سارة فاضل عباس، حرية السفر في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الهررين، بغداد.

III. علاء الدين قاسم أحمد، التعويض عن الاضرار الناشئة عن النقل الجوي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون/ جامعة الـ بيت، الاردن، 2005.

ثالثاً : القوانين:

أ- القوانين العراقية

I. قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 ..

II. القانون المرافعات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969 ..

III. القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 وتعديلاته ..

IV. قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم رقم 23 لسنة 1971 ..

V. قانون التنفيذ العراقي رقم 45 لسنة 1980 ..

VI. قانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984 ..

ب- القوانين العربية:

- I. قانون العقوبات الليبي.
- II. قانون العقوبات الجزائري.
- III. قانون العقوبات الفلسطيني.
- IV. قانون العقوبات السوري.
- V. قانون العقوبات القطري.
- VI. قانون العقوبات السوداني.
- VII. قانون العقوبات البحريني.
- VIII. قانون العقوبات الأردني.
- IX. قانون العقوبات المغربي.
- X. قانون العقوبات الليبي.
- XI. قانون العقوبات اليمني.
- XII. قانون الجزاء العماني.
- XIII. قانون العقوبات البغدادي.
- XIV. قانون العقوبات التونسي.

رابعاً : الدساتير :

- I. الدستور العراقي النافذ.
- II. الدستور الكويتي.
- III. الدستور الجزائري.

خامساً : الواقع الالكتروني :

- I. ياسر عطيوى الزبيدي، تدریس في كلية القانون جامعة الكربلاء، مقال منشور على الموقع الالكتروني الآتي: <http://fcdrs.com/mag/issue-4.html>. تاريخ زمان الزيارة 29-2-2020 الساعة الرابعة عصر

- II. عبود علوان منصور، جريمة السرقة في وسائل النقل، بحث منشور على الموقع الالكتروني الآتي: <https://almerja.com/reading>. تاريخ زمان الزيارة 2-2020 الساعة الثالثة عصرا
- III. جبار عبد جبيل، مراحل تطور النقل، مقال منشور على الموقع الالكتروني الآتي: <http://www.uobabylon.edu> تاريخ زمان الزيارة 5-3-2019 الساعة 10 قبل الظهر
- IV. السادسة بعد الظهر الساعة: 2019-11-12 زمان وتاريخ الزيارة <https://www.hjc.iq/qview> .V
- VI. 2019-7-8 زمان وتاريخ الزيارة <https://www.alsumaria.tv/news> الساعة التاسعة قبل الظهر
- VII. 2019-7-8 زمان وتاريخ الزيارة <https://www.alsumaria.tv/news> الساعة التاسعة قبل الظهر
- VIII. 4:30 20120-2-2 زمان وتاريخ الزيارة <https://mawdoo3.com> الساعة 4:30 بعد الظهر
- IX. 4:30 20120-2-2 زمان وتاريخ الزيارة <https://mawdoo3.com> الساعة 4:30 بعد الظهر

The crime of assaulting the safety of transportation In the Iraqi Penal Code - a comparative study

Assistant Prof. Dr. Muhammad Maroof Abdulla

College of Law - Salahaddin University

Assistant Prof. Dr. Saman Abdulla Aziz

College of Law - Salahaddin University

Abstract

Transportation is the infrastructure of the national and global economy. It is imperative to ensure the safe movement of people and funds from one place to another. The penal law has affirmed in many penal provisions the guarantee of freedom of people's movement and not preventing them from exercising the right to move. The reason we choose the subject of the research is due to the scarcity of research and criminal legal studies in this regard, as the issue is of practical importance due to the catastrophic effects resulting from it. The second topic is the pillars of the crime, and finally we discuss the punishment of this crime, and we stand at the transport violations stipulated in the Iraqi Penal Code.

